وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

العنوان

المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA

1956-1962

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

L.M.D

إعداد الطالب:

- حملاوي صدام الحسين

إشراف الأستاذ:

بن سعيدان محمد

السنة الجامعية

2017-2016

قائمة المختصرات:

O.S	organisation spécial	المنظمة الخاصة
C.R.U.T	Le Comité révolutionnaire de l'unité et le travail	اللجنة الثورية للوحدة
M.T.L.D	Mouvement de la victoire pour les libertés démocratiques,	حركة الانتصار للحريات الديمقراطية
C.N.R.A	Conseil de la révolution algérienne	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
CCE	Comité de coordination et escécution	لجنة التنسيق والتنفيذ
G.P.R.A	Gouvernement provisoire république algérienne.	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
A.L.N	Armée liberté nationale.	جيش التحرير الوطني
E.M.G	Etat-major général	هيئة الأركان العامة
F.L.N	Front de libération national	جبهة التحرير الوطني
C.I.G	Le Comité ministériel de la guerre	اللجنة الوزارية الحربية

فهرس	رقم
الإهداء	I
كلمة شكر	II
فهرس	III
مقدمة	ا– د
الفصل التمهيدي: الوضع التنظيمي للثورة قبل مؤتمر الصومام	
المبحث الأول: الهيئات القيادية قبيل اندلاع الثورة	**05**
1. المنظمة الخاصة 1947 Organisation Spécial (O.S)	**05**
2. اللجنة الثورية للوحدة والعمل	**10**
3. مجموعة الـ22	**12**
المبحث الثاني: إندلاع الثورة	**19**
1. العمليات الأولى	**19**
2. هجومات 20 أوت 1956	**20**
الفصل الأول: مرحلة التنظيم وتأسيس المجلس الوطني للثورة	
المبحث الأول: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956	**27**
I. أسباب وظروف انعقاد المؤتمر	**27**
II. إنعقاد المؤتمر	**30**
1. الإعداد والتحضير للمؤتمر	**30**
2. أطراف وجلسات المؤتمر	**31**
3. جدول أعمال المؤتمر	**33**
III. قرارات مؤتمر الصومام	**35**
المبحث الثاني: تأسيس المجلس الوطني للثورة CNRA	**37**
1. تعريفه وأعضاؤه	**37**

2. التنظيم المجلس الوطني للثورة	**39**
3. القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة.	**43**
الفصل الثاني: مسيرة المجلس الوطني للثورة (اجتماعاته)	
المبحث الأول: الاجتماع الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة (20-27 أوت 1957)	**47**
1. الظروف الممهدة لعقد الاجتماع	**47**
2. سير الأعمال	**49**
المبحث الثاني: اجتماع تونس 11 أوت 1959	**53**
1. أسباب إنعقاده	**53**
2. قراراته	**54**
المبحث الثالث: الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 .	**57**
1. الظروف الممهدة	**57**
2. سير الأعمال	**59**
المبحث الرابع: الاجتماع الرابع للمجلس الوطني للثورة 09-27 أوت 1961 بطرابلس	**61**
I. مجريات الاجتماع الرابع 9-27 اوت 1961 بطرابلس	**61**
II. الدورة الاستثنائية 22-27 فيفري 1982 بطرابلس	**64**
1. تشكيلة الاجتماع	**64**
2. سير أعمال الدورة	**65**
المبحث الخامس: مؤتمر طرابلس الأخير ماي 1962	**66**
1. ظروف انعقاده	**66**
2. انعقاد المؤتمر	**67**
الفصل الثالث: تأثير المجلس الوطني على مسار الثورة	

المبحث الأول: نتائج اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية	**72**
المبحث الثاني: علاقة المجلس الوطني للثورة بالمؤسسات الأخرى	**78**
1-علاقة المجلس الوطني للثورة للجنة التنسيق والتنفيذ	**78**
2-علاقة المجلس الوطني للثورة بالحكومة المؤقتة	**80**
3-علاقة المجلس الوطني للثورة بهيئة الأركان العامة	**82**
المبحث الثالث: نقد اجتماعات المجلس الوطني للثورة	**84**
الخاتمة	**90**
قائمة المراجع	**93**
الملاحق	

مقدمة

مقدمة :

قدمت الثورة الجزائرية للعالم في التاريخ المعاصر نموذجا من نماذج الكفاح ضد القوى الإستعمارية، ذلك رغم الإمكانيات البسيطة والمحدودة التي كانت تمتلكها جبهة التحرير من قلة الوسائل والعتاد، لكن بعد تفجير الثورة المسلحة لم تعد الإمكانيات هي العائق بقدر ما كانت تحتاجه من تنظيم وهيكلة وبناء مؤسسات تشرف على قيادة الثورة والوصول بها الى بر الأمان .

عرفت الجزائر قبل تفجير الثورة ظهور بعض التنظيمات السياسية العسكرية التي كانت وراء إندلاع الثورة كالمنظمة الخاصة، واللجنة الثورية للوحدة والعمل، والتي كانت وراء إشعال فتيل الثورة وبعد إنطلاق ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 واجهت الثورة تحديات جديدة تمثلت في تسليح الثوار وهيكلة الثورة، وتلتها بعد ذلك هجومات الشمال القسنطيني والتي كانت محطة هامة في تاريخ الثورة ومنعرجا حاسما في مسيرتها والتي أكدت على شمولية الثورة، والتفاف الشعب حولها.

دعت الأوضاع التي عرفتها الثورة في عاميها الأول والثاني الى ضرورة تنظيمها، وذلك ماتجسد من خلال إنعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، الذي أعطى للثورة نفسا عميقا ذلك لما انبثق عنه من قرارت والتي وضعت الثورة في مسارها الحقيقي، حيث أعاد النظر في خارطة الولايات وتنظيم جيش التحرير والأهم من ذلك الإعلان عن قيام مؤسسات تقوم بتسيير وتنظيم الثورة الجزائرية وقد تمثلت المؤسسات في لجنة التنسيق والتنفيذ وهي بمثابة الهيئة التنفيذية، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو أعلى سلطة في البلاد وهو بمثابة الهيئة التشريعية التي تسهر على تسيير الثورة، وقد انبثق عليه مؤسسات أخرى سياسية وعسكرية تمثلت في الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان .

دوافع إختيار الموضوع :

-إن الأوضاع التي شهدتها الثورة في بدايتها دعت إلى ضرورة تنظيمها وإقامة مؤسسات تقود العمل الثوري بجناحيه العسكري والسياسي، فهذه النقطة – تنظيم الثورة – أثيرت قبل إنطلاق الثورة، حيث إختلفت الآراء حول تنظيمها أولا ثم تفجيرها أو العكس، لكن الضرورة دعت إلى الإسراع في تفجيرها وتأجيل عملية تنظيمها، حيث أقر ميثاق الصومام عملية تنظيمها وتشكيل أولى مؤسسات الثورة، حيث انصب إهتمامي حول المؤسسة القيادية الأم، فرأيت أن يكون عنوان مذكرتي **المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956– 1962**.

وهناك دوافع أخرى جعلتني أختار هذا الموضوع وهي :

- رغبة مني في البحث في تاريخ الثورة الجزائرية .
- التعرف على أعلى سلطة في الثورة وكيفية تعاملها وتكيفها مع الأوضاع والظروف.
- الرغبة في الإطلاع على السياسة التي إنتهجها المجلس لضمان بقائه وتسييره لشؤون الثورة.
- رغبة مني في تكوين صورة حول الصراع الذي دار بين مختلف المؤسسات والشخصيات الثورية .

إشكالية الدراسة :

إلى أي مدى كانت مساهمة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ناجحة في تحقيق أهداف الثورة التحريرية ؟

و عليه طرحت جملة من التساؤلات وهي:

- هل كانت هناك مؤسسات أو هيئات قيادية في الجزائر قبل تفجير الثورة ؟.
- كيف ساهم مؤتمر الصومام في هيكلة الثورة ؟.
- كيف ساهم المجلس الوطني للثورة الجزائرية في تسيير العمل الثوري مابين (1956- 1962)؟.
- ماهي القوانين والمبادئ التي سار عليها المجلس الوطني للثورة ؟ وهل إختلفت عن القرارات التي صدرت قبله؟.
- ماهي المؤسسات التي سهرت على تطبيق قرارات المجلس الوطني للثورة؟ .
- كيف كان مسار إجتماعات المجلس الوطني للثورة ؟.
- كيف كانت علاقة المجلس الوطني للثورة بالمؤسسات الأخرى ؟.
- كيف يمكن تقييم نتائج إجتماعات المجلس الوطني للثورة؟.

المنهج المتبع:

وللإجابة على هذه الإشكالية إتبعت النهج التاريخي الوصفي التحليلي بإعتباره منهجا صالحا لتتبع الأحداث التاريخية كرونولوجيا، ووصف وقائعها وتحليلها تحليلا علميا بعيدا عن الذاتية والأحكام الفردية, للوصول إلى النتائج المرجوة، ولعرض هذا الموضوع قسمت عملي إلى فصل تمهيدي وثلاث فصول أخرى.

الخطة المعتمدة في الدراسة :

إعتمدت في دراستي للموضوع على خطة اشتملت فصل تمهيدي وثلاث فصول. **الفصل التمهيدي** بعنوان **الوضع التنظيمي للثورة قبل مؤتمر الصومام**، وقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين ففي المبحث الأول حاولت إعطاء صورة للهيئات والمنظمات التي دفعت بالجزائريين وقادتهم إلى وجوب تفجير الثورة وتحرير الوطن من الإحتلال، حيث تعرضت لدراسة المنظمة الخاصة كهيئة شبه عسكرية ودورها القيادي إضافة إلى دراسة اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي إنبثقت عنها فيما بعد جبهة التحرير الوطني، كما تحدثت عن مجموعة ال22 التي وضعت في إجتماعها اللمسات الأخيرة التي سبقت الفاتح نوفمبر 1954 .

وفي المبحث الثاني تحت عنوان اندلا ع الثورة حيث تطرقت فيه إلى العمليات الأولى للثورة في 01 نوفمبر 1954، وكذلك هجومات الشمال القسنطيني التي أكدت شمولية الثورة .

أما **الفصل الأول** وعنوانه **مرحلة التنظيم وتأسيس المجلس الوطني للثورة**, وقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناولت في المبحث الأول مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وظروف وأسباب إنعقاده وجدول أعماله وقراراته، أما المبحث الثاني فكان بعنوان تأسيس المجلس الوطني للثورة (CNRA),حيث تطرقت للتعريف به وأعضائه وتنظيمه والقانون الداخلي له.

في **الفصل الثاني** المعنون ب:**مسيرة المجلس الوطني للثورة(إجتماعاته)**

فقد تناولت فيه خمس مباحث وقد خصصتها جميعا لإجتماعات المجلس الوطني للثورة من 1957 بالقاهرة إلى غاية 1962 بطرابلس ,ففي أول مبحث تطرقت إلى أول إجتماع للمجلس الوطني بالقاهرة في 20-27 أوت 1975 ,وذلك بعرض الظروف التي مهدت الإجتماع وسير أعمال الإجتماع وفي المبحث الثاني تكلمت عن إجتماع تونس في 11 أوت 1959 واسباب إنعقاده وقراراته، وفي المبحث الثالث من 16 ديسمبر إلى 18 جانفي 1960، حيث تطرقت إلى ظروف الإجتماع وسير أعماله، وفي المبحث الرابع تطرقت إلى الإجتماع الرابع للمجلس الوطني وذلك من 09-27 أوت 1961 بطرابلس, وتعرضت بالدراسة لمجريات الإجتماع بما في ذلك من ظروف وجلسات، إضافة إلى الدورة الإستثنائية في 22-27 فيفري 1982 بطرابلس، وذلك بالحديث على تشكيلتها وأسباب إنعقادها وأعمال الدورة، أما اخر مبحث فقد كان بعنوان مؤتمر طرابلس الأخير في ماي 1962،والذي عرف ميثاق طرابلس وقد كانت هذه الدورة بمثابة الدورة أو المؤتمر الختامي للثورة والذي أسفر على نهاية مسيرة المجلس الوطني وحله بصفة نهائية، أما

الفصل الثالث المعنون ب: **تأثير المجلس الوطني على مسار الثورة**، فقد قسمته لثلاث مباحث الأول بعنوان نتائج إجتماعات المجلس الوطني للثورة، والمبحث الثاني تناولت فيه علاقة المجلس الوطني بالمؤسسات الأخرى كالحكومة المؤقتة ولجنة التنسيق والتنفيذ وهيئة الأركان، وإختتمت الفصل بآخر مبحث وذلك بتقييم مسيرة المجلس الوطني للثورة.

أما الخاتمة فهي عبارة عن حوصلة ومجموعة من الإستنتاجات والتي توصلنا إليها بعد دراسة المجلس الوطني للثورة.

عرض أهم المصادر والمراجع:

إعتمدت على جملة من المصادر والمراجع في إنجاز هذا البحث وأهمها:

- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، حيث يعتبر مصدرا هاما لما يتناوله شهادات ذات تاريخية هامة والذي أفادني خاصة في الجزء المتعلق باجتماعات المجلس الوطني، وكذلك قضية المفاوضات كونه عضو من أعضاء المجلس الوطني ورئيس للحكومة المؤقتة.
- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر، والذي أفادني في قضية تأسيس المجلس الوطني وقوانينه وصلاحياته، إضافة إلى مسيرة المجلس وأفادني كذلك في فهم طبيعة العلاقات بين مؤسسات الثورة وقضية الصراعات.

وهناك مصادر أخرى وأهمها: مذكرات علي كافي، وبن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان

ومن أهم المراجع نذكر: – مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر وقد أفادني في التحضير للثورة وانطلاقها.

- عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية، وقد أفادني في دورات المجلس الوطني والقرارات والتي خرج بها المجلس.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات، فقد واجهتنا عدة صعوبات نذكر منها: إختلاف المصادر والمراجع في تقدير بعض الأحداث والتواريخ، إضافة إلى ضيق الوقت، كما أن أغلب المصادر التي تتعلق بتاريخ الثورة كتبت باللغة الأجنبية، وكذلك صعوبة التنسيق بين البحث والدراسة والعمل.

الفصل التمهيدي:
الوضع التنظيمي للثورة قبل مؤتمر الصومام

الفصل التمهيدي: الوضع التنظيمي للثورة قبل مؤتمر الصومام:

المبحث الأول: الهيئات القيادية قبيل اندلاع الثورة:

1. المنظمة الخاصة 1947 Organisation Spécial (O.S) [1]

لقد أعقبت فترة الحرب العالمية الثانية تطورا على الساحة السياسية وعلى المسيرة النضالية للحركة الوطنية في الجزائر، وقد أيقضت تلك الحرب الحس الوطني في الجزائريين وولدت وعيا وتداركا للوضع الذي آلت إليه الجزائر، إلا أن اختلافا بدا واضحا في عناصر حزب الشعب الجزائري لأسباب تتعلق بالمنهج السياسي المتبع ومنه مناضلون قد سئموا من الخطابات الجوفاء وكل المحاولات التي لم تلقى أي صدى لدى إدارة الاحتلال ويريدون البحث عن أساليب أخرى أكثر جدية وأكثر صرامة وفعالية. [2]

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد عرفت الحركة تطورا ملحوظا تجلى في فوزها بالانتخابات التشريعية وتنظيمها المحكم ومستوى تكوين مناضليها وإطاراتها، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على مستوى القيادة وكانت المواجهة الكبرى لأعضاء الحركة فيما بينهم للخروج بحل أنجح[3]، فرغم الاختلاف الحاصل داخل الحركة الوطنية بعد مجازر سطيف وقالمة لم يؤثر على الشعور الوطني فكل الأحزاب متفقة حول الهدف الذي هو تحرير الوطن لكنها تختلف حول الوسائل المؤدية إليه. [4]

---

[1] المنظمة الخاصة (O.S): أطلقت عليها تسميات عدة منها المنظمة الشرية العسكرية أو شبه العسكرية أو الجناح المسلح في حركة الانتصار كما أطلق عليها اسم العظم وكذلك تسمية الشرف العسكري (أنظر: مؤمن عمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954)، دار الطليعة، الجزائر، 2003، ص 105.

[2] مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 65

[3] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954)، دار المعرفة، الجزائر ، 2007، ص 291

[4] محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 166

وقد أدى الوضع إلى عقد مؤتمر استثنائي يوم 15 أفريل 1947 وكانت نتائجه مرضية لكل التيارات الموجودة داخل الحزب الشعب الجزائري.[1]

حيث واصلت هذه الحركة نشاطها على ثلاث وجهات:

- نشاط سياسي سري يقوم به الحزب تحت إشراف السيد أحمد بودة.
- نشاط سياسي علني شرعي كما كان يسمى بزعامة كل من السيد عمراني وشوقي مصطفاوي والحاج الشرشالي.
- نشاط استعدادي للثورة المسلحة تقوم به المنظمة الخاصة في جو تسوده السرية المطلقة.[2]

الأخير يتمثل في التيار أنصار العمل المسلح الثوري والذي يرى ضرورة البدء في تكوين منظمة عسكرية سرية لتقوم بالتحضير ليوم الميعاد وتزعم هذا التيار نخبة من الشباب المتحمس للعمل العسكري وقد علق مصالي الحاج على هذا بقوله: "أني أوافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد"، وبذلك تكون المنظمة الخاصة جزءا من حزب الشعب الجزائري وليست منظمة مستقلة.[3]

يعتبر إنشاء المنظمة الخاصة منعرجا حاسما في مسار التيار الثوري والحركة الوطنية عموما فهي تجسد التطور النوعي من الناحية النظرية وتبلور جدية النهج الثوري من الناحية العملية. [4]

إن أول ما قام به محمد بلوزداد هو تكوين النواة الأولى للمنظمة وذلك باختيار الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط العضوية انطلاقا من قائمة اسمية سلمها له حسين لحول، الواسطة بين

---

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكاتب ، الجزائر، 1985، ص 78

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 78-79

[3] الطاهر آيت حمو، رجال صنعوا التاريخ لقاء مع يوسف بن خدة، الدار الخلدونية، الجزائر ، 2011، ص 29

[4] أحمد مهساس، مرجع سابق ، ص 304

قيادة المنظمة والحزب وفي مقدمة هذه الشروط الأمانة والشجاعة والنشاط والثبات والقدرة، كما أن فترة التجنيد غير محدودة وتم اختيارهم وفق شرطين أساسين:

1. اختيار العناصر الشاعة المخلصة والقادرة على التجنيد والانقطاع عن الحياة السياسية والحياة العامة والتفرغ الكامل للنشاط الثوري.
2. اختيار العناصر غير المعروفة سياسيا والتي لم تصطدم مع إدارة الاحتلال.

وبناء على هذا قام بلوزداد باختيار 300 مناضل كنواة أولى للمنظمة، وحددت فترة التدريب العسكري بسنة حيث تتم دراسة فصل كل شهر في تربصات معسكرات واجتماعات تقام مرة أو مرتين في الأسبوع.[1]

وعلى المستوى التنظيمي فقد أنشأت مصلحة عامة تضم عدة شبكات متخصصة هي على الشكل التالي:

- شبكة متفجرات: مهمتها وضع القنابل المتفجرة والهجومية ودراسة تقنيات تفجير الجسور.
- شبكة الإشارة: وهي متخصصة في الراديو والكهرباء.
- شبكة التوطئ: وتتمثل مهمتها في إيجاد المخابئ السرية للمختفين أي المناضلين الذين تبحث عنهم السلطات الفرنسية، وكذلك إعداد مخابئ والأسلحة.
- شبكة الاستعمالات: تتمثل مهمتها في التعرف والإطلاع على تنظيمات وتحركات الأجهزة العسكرية والإدارية والبلوسية الاستعمارية وكذلك تتعقب الخونة الذين يتعاملون مع السلطات الاستعمارية.[2]

[1] حسين آيت احمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ ، الجزائر، 2002، ص 148

[2] مؤمن العمري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، أطروحة ماجستير جامعة قسنطينة، 2000 ،ص ص 112-113

كان أول اجتماع للمنظمة الخاصة في منزل محمد بلوزداد في العاصمة بالقبة يوم 13 نوفمبر 1947، وثاني اجتماع لها في 1948 بعد مرض بلوزداد وخلّفه حسين آيت احمد ووقع تغيير آخر في قيادة المنظمة في ديسمبر 1949 وترأسها أحمد بن بلة.[1]

لم يكتب للمنظمة الخاصة العمر الطويل فقد تم اكتشاف من طرف السلطات الفرنسية رغم طابعها السري والإجراءات الصارمة التي اتبعت في تكوينها وحمايتها سواء على مستوى القاعدة المجندة أو على مستوى القيادة، تم اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950 كما تم القبض على حوالي خمسمائة من أعضاء المنظمة وسبب ذلك هو عبد القادر خياري المدعو رحيم الذي وجهت له تهمة العمالة لفرنسا،[2] وذلك بعد حادثة التأديب التي جاءت كقرار في تبسة والذي قررته القيادة الجهوية فبعد ذلك تمكن من الفرار توجه خياري إلى الشرطة مباشرة في محافظة عنابة وقدم لها كل ما يعرفه عن المنظمة من معلومات وتفاصيل، وتم الإعلان عن اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف مصالح الأمن الفرنسي والتي كانت تتعقبها منذ عملية بريد وهران.[3]

وبذلك يكون بلحاج الجيلالي هو المسؤول عن اكتشاف المنظمة والمكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي التزمت بالسكوت.[4]

ويعتبر اكتشاف المنظمة الخاصة أكبر ضربة تعرض لها التيار الثوري وقد استطاعت السلطات الفرنسية خلال مدة أسبوعين الوصول إلى كمية كبيرة من الأسلحة والعتاد والوثائق، كما ساقت سلسلة من الاعتقادات ضد قادة المنظمة سوى بوضياف وديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد والعربي بن المهيدي،[5] وتم القبض عن بن بلة وبوتليلس ورجيمي جيلالي وأحمد مهساس ومحمد

---

(1) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي ، لبنان، 1997، ص 321

(2) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د.ب، 1999، ج1، ص 184

(3) محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 78

(4) محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية "المنظمة الخاصة"، تر: محمد الشريف، بن دالي حسين، منشورات ثالثة، الجزائر، 2007، ص 128

(5) الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 ،دار غرناطة ، الجزائر، 2009، ص ص 68-69

يوسفي وهم اهم إطارات المنظمة وبعد اعتقالهم تم نقلهم إلى البليدة بعد أن كانوا قد حشدوا في تيزي وزو، وبذلك تكون قد أحرزت الشرطة الفرنسية الانتصار المفاجئ لتعلو نشوة الظفر محيا المستوطنين المتغطرسين.[1]

ويقول بن بلة عن ذلك الاعتقال: "الأمر كان نتيجة لوجود منافقين داخل النظام السري عندنا في الحركة كان هناك جواسيس وشوا بي إلى الفرنسيين"، وأتهم مباشر في ذلك بلحاج الجيلالي الملقب كبوس أو قبوس،[2] أما عن قيادة الحزب فاتخذت موقفا يتمثل في تصريحات تؤكد أن هذه القضية ما إلا مؤامرة فرنسية للقضاء على الحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وان ما تقوم به الحكومة الفرنسية ما هو إلا تحضير لحوادث 8 ماي جديدة. ويصف آيت حمد موقف الحزب أنه "أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم"، وذلك على المستوى القانوني والدعائي بحيث أن قيادة الحزب نفت نفيا قطعيا وجود المنظمة الخاصة، أما بوضياف فيصف الموقف بـ : "طريق الاستسلام".[3]

ومع كل هذا يلقى الكثير من اللوم على عاتق قيادة الحزب في اكتشاف المنظمة الخاصة ذلك أنه لم يرقاها النتائج الإيجابية التي حققتها المنظمة وأنها لم تكن ترغب في قطع جميع علاقتها مع الإدارة الاستعمارية لأجل ذلك لم تعطى الشارة الخضراء لخوض المعركة الحاسمة وبذلك تكون قد ضاعت فرصة أخرى من الفرص الذهبية التي لم تتمكن الحركة الوطنية من استغلالها كما ينبغي.[4]

---

[1] محمد يوسفي، مرجع سابق، ص ص 136-137

[2] أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة، ط2، دار الأصالة، الجزائر،2002، ص ص 68.

[3] الطاهر آيت حمو، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[4] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 79-80

2. اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

عند حدوث النزاع الداخلي داخل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أوائل عام 1954، حاول المناضلون ان يوقفوا بين وجهة نظر الطرفين المتناحرين ، اللجنة المركزية من جهة ومصالي الحاج من جهة أخرى،[1] هذا الخلاف الهامشي الذي كاد ان يؤدي بالحركة الوطنية للخروج عن هدفها الأساسي،[2] المتمثل في الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي الحصول على الاستقلال، وطرد المستعمر إلى خارج التراب الجزائري.

- **نشأة اللجنة الثورية للوحدة والعمل:**

تكونت اللجنة في 23 مارس 1954 في مدرسة الرشاد كونها جماعة وهم حسين لحول من المكتب السياسي عن اللجنة المركزية، والسيد علي عبد الحميد، والسيد دخلي بشير من اللجنة المركزية ومسؤول التنظيم في ذلك الوقت، ومحمد بوضياف، وتذهب بعض المصادر أن مؤسسي هذه اللجنة هم: محمد بوضياف ، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، وهناك من يقول بأن المنظمة الخاصة تحولت في مارس 1954 إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وذلك بمبادرة من محمد بوضياف ، الذي قام بمساعي كبيرة للاتصال بأعضاء اللجنة الخاصة سواء في فرنسا كديدوش مراد، وزيغود يوسف، او في الجزائر كرابح بيطاط، عبد الحفيظ بوصوف، وفي القاهرة كمحمد خيضر ، محمد آيت أحمد وبن بلة، فهذه المهمة التي قام بها محمد بوضياف لجمع قدماء المنظمة الخاصة، كان الهدف منها هو إيجاد مخرج لمناضلي الحركة، ومحاولة تنظيم الصفوف من جديد والقضاء على الخلاف ، يقول في هذا الصدد أحد المؤرخين

---

[1] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2004، ص 31

[2] إبراهيم العسكري، لمحات عن مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البحث، قسنطينة، 1992، ص 87

".. إن الأزمة الداخلية هي التي دفعت بالعناصر المتطرفة وخصوصا عناصر المنظمة الخاصة إلى التكتل والتجمع والاتفاق في النهاية إلى تفجير الكفاح المسلح...".[1]

إن ما زاد الأمر تعقيدا هو نظرة المصاليين الخاطئة لها، وتمسكهم بالأفكار القديمة المتمثلة في أخذ الاستقلال عن طريق صناديق الاقتراع، وكذا القانون الجزائري الكاذب الصادر بتاريخ 20 سبتمبر 1947 من طرف السلطات الفرنسية والذي بقي حبرا على ورق، غذ لم تطبق منه الإدارة الاستعمارية الفرنسية مادة واحدة.[2]

إن ما يلاحظ هنا أن ظهور اللجنة الثورية كان في ظروف خاصة وفي جو مشحون بالمناورات ضد المسيرة النضالية الثورية، فقد كانت تحمل في طياتها بعض مطالب المركزيين في صراعهم مع المصاليين، وأهمها عقد مؤتمر لدراسة طبيعة الخلاف القائم وهذا راجع إلى وجود ممثلي اللجنة المركزية داخل اللجنة الثورية.[3]

وإذا كان المركزيون يهدفون من وراء التحالف الظرفي إلى تحقيق عدة نتائج، فإن النشطاء بدورهم كانوا يهدفون إلى تحقيق أهداف تمكنهم من تحقيق مساعيهم في تفجير الثورة المسلحة، على عكس المركزيين الذين كانت أهدافهم مرحلية لربح المعركة ضد المصاليين مبتعدين كليا عن القضية الوطنية، وهذا ما جعلهم ينسحبون من اللجنة الثورية، وهذا ما أكده رابح بيطاط بقوله: "... في الحقيقة هذه المنظمة وجدت وهذا لا يخفيه أحد ويجب أن نذكره، وجدت هذه المنظمة لكسب الوقت ، لكي تستعد للعمل الثوري الذي اندلع في سنة 1954 والحقيقة أن المجموعة التي تتكون منها المنظمة يمكن تصنيفها إلى صنفين: صنف كان يعمل لتحقيق أهدافها ودونما انتماء، وصنف كان يعمل ولكن مع خلفيات حسب التيارات التي كانت موجودة وكان دورنا يتمثل في الاتصال بالمناضلين الذين كانوا يساندون اللجنة المركزية، لأننا كنا نعتقد ان بالا مكان ربحهم

---

[1] العمري مؤمن، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، أطروحة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2000، ص 349

[2] إبراهيم العسكري ، مرجع سابق، ص 88

[3] محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصاح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1994، ص 57

إلى جانبنا وكان الأمر كذلك ... وكان هؤلاء الإخوان الذين يساندون اللجنة المركزية يحاولون بدورهم كسبنا إلى جانبهم".

وعندما يأس المركزيون من كسب النشطاء إلى جانبهم في معركتهم ضد مصالي الحاج، اعلنوا عن انفصالهم عن اللجنة الثورية وكان ذلك على لسان مؤسسها من المركزيين وهو المناضل رمضان بوشوشة.[1]

والحقيقة ان بداية التعاون بين المركزيين والنشطاء كان من خلال اللقاءان والاتصالات التي تمت بينهما سواء في الجزائر أو خارجها، وقد أثبتت عدم التفاهم بين الطرفين واختلافيهما في وجهات النظر، وقد حاول النشطاء استمالة المركزيين وإقناعهم بضرورة الإعداد السريع للثورة المسلحة ، مستفيدين قدر الإمكان من استعمالهم كغطاء سياسي لحركاتهم والحصول على مساعدات مختلفة خاصة لشراء الأسلحة.

لذا فإن أعضاء اللجنة الثورية يرون أن الوحدة لا تتحقق إلا في ظل العمل، وأنه لابد من ترك الخلاف القائم جانبا، واخذ زمام المبادرة لتفجير الثورة المسلحة في أقرب وقت ممكن، لذلك اطلقوا دعوتهم إلى ثورة عارمة معتمدين على مبادئهم الثورية الداعية إلى العمل المباشرة، وكان في اعتقادهم أنهم من طريق آخر غير الكفاح المسلح، لقد كان ذلك قناعة راسخة لدى مناضلي الحركة عموما وقدماء المنظمة الخاصة خصوصا، الذين وجدوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل إطارا للشروع في تحقيق هدفهم الذي طالما ناضلوا من اجله وهو الاستقلال.[2]

3. مجموعة الـ22:

لقد أحس أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بأن بقاء الوضع على حالة سيدفن المشروع الثوري وكل المكاسب التي حققتها الحركة الوطنية عبر مسيرتها كما تأكدوا أن أي تأخير ليس

---

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 80

[2] نفسه، ص 81

في صالحهم، وتم الاتصال بين أعضاء اللجنة واتفقوا أن يعقدوا اجتماعا يكون بعيدا كل البعد عن المصاليين والمركزيين في جو من التحضير الدؤوب والأعمال الكثيفة والاجتماعات المتكررة.[1]

وكان ذلك قرار نابعا من القيادة وفيه يقول بوضياف: "هذه المرة سنكون أسياد أنفسنا"، وهذا الإعلان بانفصال اللجنة الثورية للوحدة والعمل عن الفريقين المتنازعين والقيام بأول خطوة نحو العلم المسلح بالدعوة إلى اجتماع 22 الشهير الذي يعتبر أهم واخطر محطة في تاريخ النضال الوطني الثوري، وكل المشاركين في هذا الاجتماع من قدماء المنظمة الخاصة رغم أنهم كانوا مطاردين من طرف الشرطة فقد واصلوا نشاطهم وحافظوا على الاتصالات مع المناضلين الموثوق بهم في الجهات التي كانوا فيها مسؤولياتهم، هذا ما جعلهم مجموعة متجانسة أقرب إلى حزب منها إلى بناء جبهوي،[2] كما يوصف هؤلاء أيضا بالمناضلين الحياديين نسبة إلى موقفهم وتم بذلك الاجتماع بحي المدينة (صالومبي سابقا) بمبادرة من بوضياف، ديدوش وبن بولعيد،[3] في 25 جوان 1945 وقد ترأس هذا الاجتماع الذي عقد بمنزل إلياس دريش، المناضل بن بولعيد بينما قام بوضياف وبن المهيدي وديدوش بتقديم تقارير مختلفة عن ما يجري في الساحة السياسية آنذاك.[4]

وقد سمي الاجتماع "باجتماع مجموعة 22" نسبة للمشاركين فيه وهم:

1. محمد بوضياف
2. ديدوش مراد
3. مصطفى بن بولعيد
4. العربي بن مهيدي
12. محمد مشاطي
13. عبد السلام حباشي
14. رشيد ملاح
15. السعيد بو علي

---

(1) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1989، ص 59

(2) مؤمن العمري ، مرجع سابق، ص 278

(3) الأمين شريط ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 195

(4) عبد لحفيظ أمقران الحسيني، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 35

5. رابح بيطاط
6. عثمان بلوزداد
7. الزبير بوعجاج
8. محمد مرزوقي
9. إلياس دريش
10. عبد الحفيظ بوصوف
11. رمضان بن عبد المالك
16. زيغود يوسف
17. لخضر بن طوبال
18. مصطفى بن عودة
19. باجي مختار
20. عبد القادر العمودي
21. سويداني بوجمعة
22. بوشعيب أحمد[1]

وهؤلاء المشاركون في الاجتماع يتوزعون حسب انتماءاتهم الجغرافية على كل جميع أرجاء الجزائر من الشرق قسنطينة ومن الأوراس ومن الشمال البليدة والجزائر ووهران في الغرب ومن الجنوب أيضا، إلا أن الملاحظ للمجتمعين يلاحظ تمثيل لكل جهات الوطن عدا القبائل التي كانت مفرطة في إخلاصها وولائها لمصالي الحاج وفي اليوم الموالي للاجتماع عمل ديدوش وبن طوبال وبن عودة على إقناع كريم بلقاسم وأوعمران، وذلك لأهمية المنطقة جغرافيا ولوجود عدد كبير من المناضلين ورغبة في كسبهم إلى صف المجموعة،[2] ورغم ان اوعمران وكريم بلقاسم كان يضنان وبكل صدق أن مصالي هو رجل الثورة إلا أنهما لاحظا تخلفه عن ركب الثوار.[3]

كانت النقاط المطروحة في الاجتماع هي:

- تاريخ المنظمة من نشأتها إلى ذوبانها.
- تقرير حول فضح الهيئة المخرجة لإدارة الحزب.
- العمل المنجز من طرف قدماء المنظمة بين 1950 – 1954.
- أزمة الحزب وأسبابها العميقة.
- تفسير وضعية أعضاء (ل ت وع) وبالنسبة للأزمة بين المصاليين والمركزيين.

---

[1] محمد حربي، مرجع سابق، ص 199

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائري، مرجع سابق، ص ص 119-120

[3] أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص ص 59-60

- واعتبارا من هذه الوضعية ووجود الحرب التحريرية في تونس والمغرب ماذا يجب أن نفعل؟

وانتهى التقرير بالعبارة التالية: "نحن الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة ينبغي علينا ان نتشاور ونقرر ما ينبغي عمله مستقبلا"،[1] وانطلاقا من هذا خصصت الجلسة المسائية لمناقشة التقرير وبرز خلال هذا موقفان الأول يوصي بالانتقال إلى العمل المسلح فوريا كوسيلة لتجاوز الوضعية المأسوية ليس للحزب فقط بل للحركة الوطنية الثورية كلها، أما الاتجاه الثاني، كان يرى بانه لم يحن او ان العمل المسلح، إلا أن رأي الجميع استقر على الرأي الأول بعد التدخل الحازم من طرف سويداني بوجمعة والذي قال والدموع تنهمر من عينه: "هل نحن ثوريون؟ أم لا؟ فإذا كنا نزهاء مع انفسنا ماذا ننتظر للقيام بالثورة؟"،[2]وهناك اتخذ القرار التاريخي بتفجير الكفاح المسلح قرار كان على درجة من الأهمية والغرابة جعلت منه في حد ذاته انطلاقه للعمل المسلح، كما تم اختيار لجنة متكونة من خمس مناضلين كقيادة لتحديد موعد تفجير الثورة وبانضمام كريم بلقاسم اصحوا ستة وفي مجملهم هم محمد بوضياف، ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد، وكريم بلقاسم، محمد العربي بن المهيدي، رابح بيطاط وهي ما تسمى بلجنة الستة وهي النواة التي تشكلت منها قيادة الثورة في الداخل.[3]

تولت لجنة الستة التنسيق والتنفيذ والتمثيل وإصدار القرارات وضبط مختلف العمليات كما عكفت هذه اللجنة على دراسة اهم القضايا التي يمكن ان تعرقل انطلاق الثورة أو التي يمكن ان تدعم مسار الحركة وتقوية هذا ما جعلها تسمى أيضا بلجنة التنسيق والتنفيذ، وللإشارة فهؤلاء الستة لم يكونوا سياسين محنكين ولا قادة عسكريين بارعين ولا ذو خبرة واسعة في هذا المجال

---

[1] محمد عباس ، مرجع سابق، ص 21

[2] نفسه، ص22

[3] عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 101

لكنهم كانوا قادة ملهمين اجتمعت فيهم خصال نادرة قلة ما تتوفر في غيرهم من الرجال مثل الإخلاص التام والوفاء بالعهد والصدق في العمل والشجاعة النادرة.[1]

بعد تشكيل لجنة الستة التي تولت مهمة قيادة الثورة وتكثيف وتنظيم العمل المسلح ثم تأسيس لجنة ممتدة لها هي لجنة التاريخين التسعة وبذلك حققت العناصر الثورية داخل التيار الاستقلالي اللمسة ما قبل الأخيرة في عملية تشكيل اول هيئة قيادية سياسية عسكرية للثورة كما يعود الفضل لهذه اللجنة في بناء أول هيكل سياسي لجبهة التحرير الوطني،[2] وتتكون هذه اللجنة من آيت احمد وبن بلة ومحمد خيضر إضافة إلى أعضاء لجنة الستة، ويعتبر هؤلاء الثلاث الوفد الخارجي وكلف بوضياف بالتنسيق بين مجموعة الداخل والخارج وطول فترة الصيف أعطى قادة الداخل الأوامر باستخراج السلاح من المطامر لفرزه وتنظيفه وتوزيعه تحضيرا للثورة، واستكمالا للاستعدادات عقدت عدة اجتماعات للقادة آخرها في 23 أكتوبر 1954 في نزل بوقشورة، في 42 شارع كونت غيو (بشير ديدي رايس حميدو حاليا).[3]

وتقرر في هذا الاجتماع تسمية الواجهة السياسية لهم جبهة التحرير الوطني، والواجهة العسكرية جيش التحرير الوطني، كما تقرر في هذا الاجتماع تقسيم البلاد إلى خمس مناطق للكفاح.[4]

1. المنطقة الأولى (الأوراس): بقيادة مصطفى بن بولعيد.
2. المنطقة الثانية (قسنطينة): بقيادة ديدوش مراد.
3. المنطقة الثالثة (القبائل): بقيادة كريم بلقاسم.
4. المنطقة الرابع (الجزائر): بقيادة رابح بيطاط.

---

[1] عثماني مسعود، الثورة الجزائرية، مرجع سابق ص 85

[2] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 106

[3] أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 65

[4] عيسى كشيدة ، مهندسو الثورة، تر: موسى أشر نثور، زينب قبي، ط 2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص ص 96-97

5. المنطقة الخامسة (وهران): بقيادة العربي بن المهيدي.[1]

وتمخضت عن تلك الاجتماعات أيضا ان اتفق القادة على:

- جمع 1.4 مليون فرنك قديم مقابل صفقة أسلحة وكلف بيطاط بنقل هذا المبلغ إلى سويسرا.
- كلف بن بولعيد بالسفر إلى طرابلس لبحث موضوع الأسلحة مع بن بلة.
- سفر بوضياف وبن المهيدي إلى الريف الاسباني لتكوين شبكة اتصال استعدادا لاستقبال ما يمكن الحصول عليه من أسلحة وتهريبها إلى الداخل.[2]

كما أجمع القادة على نقطتين أساسيتين:

- اللامركزية: نظرا لاتساع التراب الوطني والظروف المحيطة كان يستحيل وجود هيئة قيادية مركزية لهذا تقرر ترك كامل الحرية لكل ولاية (منطقة).
- أولوية الداخل إلى الخارج: وهو مبدأ عادل في جوهره بقدر ما يدل على انه لا يمكن القيام بأي شيء دون موافقة الذين كانوا يكافحون في الميدان.

كما قرر القادة تحضير منشور يعلن عن الثورة ويوضح أهدافها وغاياتها للشعب الجزائري والعالم وشروط توقيف الكفاح المسلح ووجوب اعتراف فرنسا بالدولة الجزائرية ووحدة ترابها. [3]

هذا المنشور هو بيان اول نوفمبر الشهير.

وتمت كتابة نص البيان بقلم المناضل العيشاوي محمد وتمت طباعته بالآلة الراقنة وجهاز الاستنتاج، وهذا البيان الخالد يؤكد على إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، ومعنى هذا ان الموقف الوطني بقي ثابتا رغم البعد الزماني والذي

---

(1) خالفة معمري، مرجع سابق، ص 139

(2) محمد عباس ، اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة ، الجزائر، 2003، ص 5-7

(3) الغالي غربي ، مرجع سابق، ص 88

لم يهضم فكرة اختفاء الدولة الجزائرية أبدا،[1] كما دعوا في هذا النداء إلى تحمل عبئ الكفاح المسلح وحددت فيه جبهة التحرير شروطها وأهدافها ووسائلها واشترطت فيه الاستقلال التام،[2] وتضمن هذا البيان عدة مفاهيم هي:

أولا: تعتبر جبهة التحرير منظمة وطنية موجهة ضد الاستعمار بجميع أشكالها السياسية والعسكرية والثقافية.

ثانيا: هي منظمة وطنية ثورية تهدف إلى إحداث تغيير كامل شامل.

ثالثا: هي منظمة ديمقراطية اجتماعية أي انها حركة الجماهير العريضة لشعب مضطهد ممزق متخلف.

ومن هذا ما بقي ما عدا تحديد تاريخ تفجير الثورة وحسب بوضياف فإن القادة اتفقوا في البداية على 15 أكتوبر ولكن بسبب إطلاع المندوبية الخارجية تسرب الخبر، وبعد ذلك تقرر اندلاع الثورة في اول نوفمبر عند منتصف الليل لعدة اعتبارات أولها أنه يوم القديسين، كما تزامن الموع مع يوم الاثنين والذي يصادق ميلاد النبي ﷺ مما جعله يوما مباركا واستلاما لمعاني الجهاد.[3]

وبهذا يكون القادة قد أعدوا العدة والعتاد لتفجير الثورة رغم ان إمكانياتها كانت متواضعة ويقول كريم بلقاسم بهذا الصدد: "كنا نعلم بان وسائلنا المادية والمالية كانت غير كافية ولكن كنا ندرك أيضا بان الثورة الكامنة لشعبنا تكون آنذاك قوة لا تنفذ". مع هذا التنظيم حرص قادة المناطق على تنفيذ القرارات المتفق عليها في مواعيدها وضمان السرية التامة لتحقيق عنصر المفاجأة قصد إرباك العدو من جهة وتحقيق أكبر الخسائر في صفوفه من جهة أخرى،[4] ووزع بيان أول نوفمبر

---

[1] إبراهيم مياسي، قيسات من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر ، 2010، ص 191

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر ، 2009، ج1، ص 5

[3] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، دس، ص ص 44-50

[4] عثماني مسعود، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 102

داخل البلاد وآذيع في الفاتح من نوفمبر على أمواج صوت العرب في القاهرة وقد بعثه بوضياف بالبريد السريع بعد ان لم يتمكن من الالتحاق في الوقت المحدد.[1]

المبحث الثاني: إندلاع الثورة:

1. العمليات الأولى:

اندلعت الثورة الجزائرية في ليلة 31 أكتوبر اول نوفمبر 1954، وشن 30 هجوما في وقت واحد في جميع أنحاء الجزائر ولم يقم بالهجوم سوي عدد يتراوح بين 2000 و3000 مجاهد مسلحين في الغالب ببنادق صيد والأسلحة البسيطة، ورغم ان العمليات شملت معظم انحاء الوطن غلا أن مهد الثورة هي الأوراس وهي الولاية الأولى تاريخيا، وهي الولاية التي كانت اكثر استعدادا وأشد حماسا للثورة واختارها القادة لعدة أسباب أهمها:

- الطبيعة الجبلية الوعرة للمنطقة.
- تجمع أكبر عدد من المناضلين في المنطقة.
- عدم التغلغل للمحتل في أواسط السكان والمنطقة.[2]

وفي الأوراس كانت العمليات الأولى للثورة بقيادة مصطفى بن بولعيد وشيهاني بشير وعباس لغرور وبوستة وتم إعداد ما يزيد عن 720 مجاهد في ناحية الحجاج،[3] واستهدفت العمليات بالأوراس المناطق التالية: باتنة، خنشلة ، فم الطوب، تيغانيمين، جسر الباشا، آريس، إشمول ، بوحمار، تازولت، عين لقصر، عينة مليلة، وتمت العمليات بقيادة بن بولعيد الذي تمكن من تنظيم 85 فوج تولت هذه العمليات أما عن الجنوب فدق خصص لبسكرة 41 مجاهدا انطلقوا من منطقة أحمر وأخذوا متوجهين إلى بسكرة، وعند وصولهم تمركزوا في العالية ثم وزعوا إلى خمس مجموعات

---

(1) محمد عباس، اغتيال حلم، مرجع سابق، ص 65

(2) عمار ملاح، قادة جيش التحرير (الولاية الأولى)، دار الهدى، الجزائر، 2007، ج1، ص 9

(3) محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بنيون، دار الأمة الجزائر، 2007، ص 11

لكل منها مهمتها وهذه المجموعات هي: الثكنة العسكرية، دار الشرطة، محطة القطار، دار البريد، محطة الكهرباء.[1]

أما في العاصمة فقد حددت خمسة اهداف وهي مقر الإذاعة ومصنع الغاز ومحطة الهاتف ومخزن البترول ومستودع الفلين وكانت النتائج متفاوتة بينها، كما تمت عدة عمليات ببوفاريك ومتيجة، أما في وهران تعرض المجاهدون بقيادة العربي بلمهيدي إلى هجوم من قبل الدرك الفرنسي بعد أن أبلغ عنهم سائق سيارة اجرة، وبذلك تعرضت المنطقة والمجاهدون لخسائر كبيرة نتيجة لما حدث ولتوقيف احمد زبانا والحاج بن علا مما أثر على سير العمليات في المنطقة.[2]

2. هجومات 20 أوت 1956:

خلال العام الأول من الثورة التحريرية ازداد إيمان والتفاف الجزائريين أحزاب وأفراد حولها وقادتها من جهة، ازداد قمع السلطات الفرنسية وبطشها من جهة أخرى، ومع تعيين جاك سوستيل حاكما عاما على الجزائر انتهج هذا الأخير أساليب سياسية تحمل أفكار جديدة لإطفاء الثورة وكسب المعمرين إلى كفته وذلك بتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق تدريجيا لتهدئة المواطنين، كما قام بإطلاق سراح قيادة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية هادفا إلى تجريد الثورة من شعبيتها.[3]

كما شهدت سنة 1955 استشهاد قائد المنظمة الثانية الشمال القسنطيني ديدوش مراد في معركة بوكركر في 18 جانفي 1955، وأسر القائد مصطفى بن بولعيد واعتقال رابح بيطاط،[4] كما عملت السلطات الفرنسية على تشديد الحصار على المنطقة الأولى الأوراس والتي تحملت عبئ بير للمحافظة على شعلة الثورة حتى لا تنطفئ تحت ذلك الضغط، وفي شهر جويلية من

---

[1] عمار ملاح، مرجع سابق، ص 12

[2] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص ص 11-12

[3] أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص ص 97-98-99

[4] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1991، ج1، ص 315

نفس السنة وقع اجتماع في دشرة الزمان في منزل رابح يونس وفي الطريق الجبلي الرابط بين سكيكدة والقل بين مسؤولي الناحية الثانية وتبعه اجتماع موسع لجميع جنود وضباط المنطقة الثانية في دوار المجاجدة ونتج عن هذه الاجتماعات إعادة تنظيم المنطقة الثانية وعين زيغود يوسف. مسؤولا عليها خلفا لديدوش مراد وقررت قيادة المنطقة تنفيذ هجوم عسكري يشمل كل ترابها، قرار خطير يضع وزن المنطقة في هذا الهجوم باستعمالها إمكانياتها من الأسلحة وجنود وإطارات وأن تشارك الجماهير أيضا في هذا الهجوم حتى تأخذ مصير المعركة بيدها ويسير معها جيش التحرير الوطني كطليعة. [1]

وهي هجومات 20 أوت 1955 بقيادة زيغود يوسف ويكون هذا انطلاق الهجوم في وضح النهار على الساعة 12 نهارا بانطلاق الرصاص والأنعام في المناطق المحددة.[2]

كانت عملية 20 أوت 1955م عملية مخططة مدروسة مسبقا تحت قيادة زيغود يوسف، وهي عملية املتها الظروف الصعبة والتطورات الخطيرة التي عاشتها الثورة في مرحلتها الأولى في الداخل والخارج ولذلك تحددت مجموعة الأهداف من هذا الهجوم[3] وهي:

- فك الحصار المفروض على منطقة الأوراس وتشتيت القوات الاستعمارية المطوفة بها.
- ربط الاتصالات بين مختلف مناطق الثورة، وذلك كرسالة إعلامية عن طريق الجرائد الفرنسية التي تنشر مختلف العمليات الفدائية والعسكرية التي ينفذها جيش التحرير وذلك بعد ان انعدمت الاتصالات الداخلية والخارجية بسبب تضييق الخناق على الثورة.
- تأمين القاعدة الشرقية والغربية لهدف استراتيجي يتعلق بمستقبل الثورة.[4]

---

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 210

[2] "ملحمة 20 أوت في شمال قسنطينة"، اول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد خاص، 23 أوت 1973، الجزائر، ص 19

[3] عمار ملاح، محطات حاسمة من ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى الجزائر، 2012، ص 114

[4] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص 211-212-213

- تأكيد استمرارية وشمولية الثورة المسلحة التي فجرها طلائع جبة وجيش التحرير الوطني في اول نوفمبر 1954.
- تعميم الثورة وترسيخها وتغلغلها في الأوساط الشعبية بواسطة الهجوم العام الذي تسانده قوى الشعب وتشارك فيه.
- كسب انضمام كل تيارات الحركة الوطنية والشخصيات السياسية الجزائرية المرتبطة بالأحزاب في صفوف جبهة التحرير لتوحيد صفوف الحركة الوطنية.
- الرد على عمليات التعذيب والإبادة والاعتقال الجماعي والنفي ضد المواطنين.[1]
- الرد على سياسة سوستيل التي تظهر بمظهر إصلاي والتي تعتمد على التهدئة لإطفاء الثورة في مهدها.
- رفع معنويات المجاهدين وتحطيم أسطورة الاستعمار وجيشه الذي لا يقهر، وغرس الثقة والروح القتالية في المجاهدين.[2]
- القضاء بصفة نهائية على الدعاية الفرنسية الزاعمة بأن الثورة الجزائرية منتوجات من الخارج وليست نابعة من صميم الشعب.
- تعبير عن تضامن وتكاثف الشعب الجزائري مع الشعب المغربي ذلك أن هذا التاريخ يصادف اعتقال ونفي العاهل المغربي محمد الخامس إلى مدغشقر.
- تدويل القضية الجزائرية وعرضها امام الأمم المتحدة في دورتها العاشرة، وكان الاتفاق على عرضها بعد مؤتمر باندونغ في أفريل 1955 وتم ذلك بتقديم مندوبو 24 دولة افريقية وآسيوية بالأمم المتحدة برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبوه فيها بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها.[3]

---

[1] عمار قليل، مرجع سابق، ص 316

[2] أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 103-104

[3] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والغرب، دار الهدى، الجزائر ، 2009، ج3، ص 272

عملت قيادة المنطقة الثانية على ترتيب وتنظيم الهجومات بدأ بالتحضيرات المادية والبشرية لترجمة الأهداف المرجوة من هذا الهجوم وحددت مواقع الهجوم معظم مناطق الشمال القسنطيني كواد الزناتي، عين أعبيد، الحروش، سمندو ، فيليب فيل سكيكدة حاليا، الخروب عزابة قالمة والميلة، سان تشارك ، كلارمان، غالييري، سطارة، فليفلة، مناجم العالية، السقفة ، وغيرها من المناطق والمدن الكبرى وهي مجملها 39 منطقة في الشمال القسنطيني.[1]

وقد حددت مدة الهجوم بثلاثة أيام متتالية وذلك على النحو التالي:

اليوم الأول (20 أوت) نصب كمائن للعدة، القيام بعمليات فدائية، تنفيذ حكم الإعدام في الخونة الذين يشكلون خطرا على الثورة.

اليوم الثاني (21 أوت): نصب الكمائن خلقوات العدو، حرق وتخريب مزارع المعمرين تنفيذ حكم الإعدام في الغلاة منهم.

اليوم الثالث (22 أوت): إضرام النار في مختلف المصالح الاستعمارية.[2]

وجند لهذه العمليات أزيد من 500 مجاهد مسلحين ببنادق حربية ومسدسات وبنادق صيد ومتفجرات تساندهم أفواج المسلمين والفدائيين، وبذلك تكون انطلقت الهجومات والتي وصفها مصطفى الأشرف بأنها: "تاريخ الإنطلاقه الحقيقية لجيش التحرير الوطني بصفته تأطير هجوميا لفئة الفلاحين الذين وجدوا أنفسهم مدعوين للمشاركة بكيفية مباشرة في الهجومات المنظمة"، واستهدف الهجوم في المناطق الآنفة الذكر معسكرات العدو ومقرات الدرك والشرطة، المطارات، الموانئ، مزارع المعمرين والمراكز التجارية، والوحدات الإنتاجية التي يمتلكها الأوروبين، ومع

---

[1] عمار قليل، مرجع سابق، ص 319

[2] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص 219 -220

حلول منتصف نهار 20 أوت 1955 انطلقت الهجومات بصيحات المجاهدين (الله أكبر) و(الجهاد في سبيل الله)[1]

لقد حققت هذه الهجومات نتائج ملموسة ووصلت إلى الأهداف المسطرة رغم الخسائر المحققة، ويعود السبب نجاحها إلى نجاح الاجتماع التخطيطي، والتنظيمي للهجومات هو اجتماع الزمان الذي نجح في المحافظة على السر من طرف المسؤولين وجيش التحرير بل حتى الجماهير الشعبية، وهذا ما ترك جيش المستعمر على غفلته وعدم تنبئه للعمليات حتى بدأها، كما يرجع ذلك أيضا إلى التخطيط المحكم الذي سبق ساعات التنفيذ.[2]

ومن ناحية الخسائر فقد مني المستعمر بخسائر مادية وبشرية كبيرة وتم خلال الهجومات تخريب المطار الموجود ببعد 8 كلم عن مدينة سكيكدة وخربت الطائرات الحربية والمباني العسكرية، الهجوم على مركز المخابرات العامة وعلى الميناء وفجرت مناجم فليفلة للحديد والتي قدرت خسائرها 35 قتيل وحوالي مئة مليون فرنك فرنسي، كما حوصرت مناجم العاليا وسقط فيها 30 قتيل أوروبي وكان وقع الصدمة شديدا على السلطات والصحافة الفرنسية، هذه الأخيرة ظهرت صدمتها على صدر صفحاتها الأولى بعناوين سوداء ضخمة تصور الوضع المأساوي ووجود عدم الاستقرار الذي أصبح يهدد الفرنسيين المعمرين[3] كما أن إدارة العدو اهتزت وانقلب الميزان وسادت الفوضى وتكالبت قوات العدو من عسكر ومعمرين على الشعب أكثر من الماضي فارتكبت مجزرة في سكيكدة لا مثيل لها إلا مجزرة 8 ماي 1945 واغتيل كل عربي أينما وجد وأحرقت المداشر وهدمت القرى وجمع آلاف من الشباب في ملعب سكيكدة وحصدت أرواحهم حصدا، وكان عددهم حوالي 1500 رجل وتم إعدامهم جماعيا ودفنهم بواسطة جرافة وخنادق حفرت لهذا الغرض،

---

[1] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 47

[2] ملحمة 20 أوت في شمال قسنطينة ، مرجع سابق، ص 17

[3] عثمان الطاهر علية، مرجع سابق، ص93

وكانت الحصيلة 12000 جزائري في التي أعقبت الهجوم، أما عدد ضحايا العدو فكان 123 و233 جريح.

ورغم هذه الخسائر فقد حققت هذه الهجومات بالنسبة للثورة عدة نتائج هي:

- استطاعت الثورة نتيجة لهذا الهجوم أن تثبت وجودها وتعمق جذورها وتفرض هيبتها وتزيد انتشار نشاطاتها.[1]
- إظهار قدرة الثورة على التنظيم والتخطيط وضرب العدو في أي زمان ومكان.
- الضغط على قوات العدو في المدن والقرى ومراكزه وتشتيتها والتأثير على معنوياتها.[2]
- فك الحصار الذي ضربه العدو على بعض المناطق وعلى رأسها الأوراس.
- تحطيم أسطورة الجيش الذي لا يقهر.
- تزويد جيش التحرير الوطني بالعناصر المقاتلة فقد أعطى الهجوم للعمل العسكري دفعا قويا وخلق التفاتا واستجابة جماهيرية كبيرة.
- إثبات وطنية الثورة وذلك ان الهجوم شارك فيه الجماهير الشعبية، وتم بذلك إسقاط الإدعاء الفرنسية القائلة بأن الثورة من الخارج.[3]
- مساندة الأشقاء في تونس والمغرب الأقصى وليبيا مما أزعم الإدارة الفرنسية على التعجيل بالاعتراف باستقلال تونس والمغرب في 1956.
- وعلى الصعيد الخارجي تم رفع القضية الجزائرية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومع أنها رفضت مناقشتها في دورة 1955، إلا أن هذا الرفض تم بأغلبية صوت واحد فقط، وذلك دليل على أن الثورة الجزائرية لقت صداها في العالم.[4]

---

[1] عمار قليل، مرجع سابق، ص 324

[2] عمار ملاح، محطات، مرجع سابق، ص 118

[3] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص 243-245

[4] أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 112

الفصل الأول:
مرحلة التنظيم
وتأسيس المجلس
الوطني للثورة

الفصل الأول: مرحلة التنظيم وتأسيس المجلس الوطني للثورة

المبحث الأول: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

I. أسباب وظروف انعقاد المؤتمر

II. إنعقاد المؤتمر

1. الإعداد والتحضير للمؤتمر
2. أطراف وجلسات المؤتمر
3. جدول أعمال المؤتمر

III. قرارات مؤتمر الصومام

المبحث الثاني: تأسيس المجلس الوطني للثورة CNRA

1. تعريفه وأعضاؤه
2. التنظيم المجلس الوطني للثورة
3. القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة.

المبحث الأول: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

I. أسباب وظروف انعقاد المؤتمر

إن الحديث عن الظروف العامة التي انعقد فيها مؤتمر الصومام يعني الحديث عن عام ونصف من مسيرة الثورة أو بالأحرى الإجابة عن التساؤلات العديدة حول تقييم مسيرة الثورة في بدايتها، وما هو الموقف الفرنسي إزاء تطور المد الثوري حوله داخليا، والاهتمام الدولي بالقضية الجزائرية خارجيا، وبما أن لكل حدث ظروف خاصة محليا ودوليا، لا يمكن تجاهلها عند دراسة المؤتمر ومن أهمها:

1. على الصعيد الداخلي:

أ. مناعة الثورة: بعد سنة من اندلاع الثورة انتشرت في كل مكان، كما انضمت التشكيلات السياسية المختلفة: كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين جانفي 1956، وفرحات عباس في أفريل 1956م، وعلى الصعيد العسكري كان لنجاح 20 أوت 1955 تأثير على مسار الثورة.[1]

ب. استشهاد العديد من القادة الثوريين: كديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد، ... ما جعل القادة يرون ضرورة عقد مؤتمر لوضع استراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة ودائمة للعمل الثوري.[2]

ج. مواجهة السياسة الفرنسية ومختلف مشاريعها ببرامج وخطط جديدة: من طرف جبهة التحرير توحد النضال الثوري في الجزائر ، فأنشأت المنظمات الجماهيرية لهيكلة شرائح المجتمع لإعطاء الثورة بعدها الشعبي، فعام 1956 شهد ميلاد أغلب هذه المنظمات كالاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956.

---

[1] جمال يحياوي، الظروف المحلية والدولية لإنعقاد مؤتمر الصومام ، مجلة المصادر، العدد الخامس، وزارة المجاهدين، الجزائر 2001، ص ص 129-130

[2] سلسلة التراث: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، منشورات ANEP، 2005، ص 14

د. الإجراءات الفرنسية: إذ أعلنت حالة الطوارئ منذ 1955، وقامت بتغييرات حكومية عديدة طنا منها أنها ستطيح الثورة باعتمادها على سياسيين وعسكريين أكثر ردعا كما حاولت التضييق على الحريات وعزل الثورة عن الشعب بتنظيمات إدارية للتقرب من المواطنين اقتصاديا، واجتماعيا عن طريق المصالح الإدارية المتخصصة SAS في 1955 إلى 1956.[1]

هـ. إصدار وثيقة سياسية عملية للثورة: الهدف منها إعطاء منظور استراتيجي وإيديولوجي جديد.[2]

2. على الصعيد الخارجي:

أ. مظاهر الطلبة الجزائريين في باريس بتاريخ 1956/02/23، مما يعني نقل الثورة إلى التراب الفرنسي.

ب. إعطاء الاستقلال للمغرب في 02 مارس ثم تونس في 1956/03/20، وكل هذا بتأثير من الثورة الجزائرية.

ج. طرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن، رغم رفضه لاعتبارها قضية دولية.

د. مساندة دول عدم الانحياز في لقاء بريوني في جويلية 1956، بيوغسلافيا للقضية الجزائرية.[3]

3. اختيار زمان ومكان انعقاد المؤتمر:

بالنسبة للمؤتمر الصومام فإن إطاره الزمني يستجيب لعدة مقتضيات منها:

- إن يوم 20 أوت يصادف الذكري السنوية للهجوم الشامل الذي شنه الشعب الجزائري بالشمال القسنطيني ضد ثكنات الجيش الفرنسي.

---

(1) جمال يحياوي، المرجع السابق، ص ص 131-132

(2) سلسلة التراث، مصدر سابق، ص 14

(3) جمال يحياوي، المرجع السابق، ص 137

- التطورات السياسية والعسكرية للثورة سيما اشتداد قوتها بالمدن.

اقتراب موعد انعقاد الأمم المتحدة في دورتها العادية واستعداد الدول الشقيقة لتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية.[1]

أما عن اختيار مكان للمؤتمر فقد اختلفت الأراء أيضا ويمكن إجمالها في:

- رأي يرى بأن المنظمة الثانية (الشمال القسنطيني) قد اقترحت عقد المؤتمر في ترابها بالضبط في جبال "بني صالح" بسوق أهراس او قرب "الزعرور" قرب القل غرب سكيكدة.
- رأي ثان: يرى أن أمر عقد المؤتمر قد عرض على مختلف مناطق البلاد لكي تدرس كل منطقة إمكانية عقده فوق ترابها، غير أن جل المناطق اعتذرت بسبب عدم توفر الأمن والحماية، عدا المنطقة الثانية التي أعرب مسؤولها عن مقدرتهم للتنظيم للمؤتمر وتوفير الحماية.
- أما الرأي الثالث: فيرى أن قادة الثورة قد اتفقوا على أن يكون مكان المؤتمر في وسط البلاد، حتى يتسنى للمسؤولين من مختلف المناطق التنقل إليه، ولهذا تم اختيار المنطقة الثالثة.[2]

بعد الاتفاق على مكان المؤتمر بدأت التحضيرات لتحديد أنسب الأماكن في المنطقة الثالثة إذ اقترح عميروش عقد المؤتمر في قلعة بني عباس بالولاية الثالثة باعتبارها مهد الانتفاضة الشيخ المقراني فاستحسن الجميع الفكرة وتم التنقل إليها لكن سرعان ما تبين للجميع أنها منطقة مكشوفة للطيران باستطاعة العدو اكتشافها.[3]

ليتم في الأخير الاهتداء إلى دوار "أوزلاقن" في "جبل أزرو" من جهة وادي الصومام لعدة اعتبارات:

---

[1] سلسلة التراث، مصدر سابق، ص 15

[2] علي العياشي، الذكرى الثلاثين لمؤتمر الصومام، مجلة اول نوفمبر، العدد 78، 1986، ص 6

[3] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1989، ص 119

- استراتيجية المكان من حيث موقعه ومحاذاته لغابة "أكفادو"
- تغلغل الثورة بين أفراد القرى، فالقيادة اطمأنت من استعداد الجميع على دعمها.
- بعد حملة الجنرال "ديفور" التمشيطية أعلن العدو بأنه تمكن من تصفية الثورة من وادي الصومام.[1]

وخلاصة القول: أنه مهما اختلفت الأسباب التي دعت لعقد المؤتمر في الولاية الثالثة، فالعبرة ليست في المكان الذي احتضنه ولكن في المؤتمر في حد ذاته وفي نتائجه، لأن اختيار المكان كان خاضعا بالدرجة الأولى لإستراتيجية الأمن.

II. إنعقاد المؤتمر

1. الإعداد والتحضير للمؤتمر:

شهد شهر مارس التحضيرات المكثفة بالمنطقة الثالثة على أكثر من صعيد وبسرية تامة:

أ. على مستوى القرى: التي ستجرى بها أشغال المؤتمر، اهتم المكلفون بإعداد المبادئ للمؤتمر المبادئ وبسرية تامة.

ب. على الصعيد الأمني: نجد إن الاستعدادات لوضع خطة متكاملة لحراسة موقع المؤتمر.

ت. شرعت المناطق المختلفة في إعداد تقاريرها للمؤتمر على إثر إعلامها بموعد عقده.[2]

وخلال هذا الشهر أيضا بدأت المساعي الجدية من طرف عبان رمضان فبعد هجومات 20 أوت 1955، أرسل إلى المنطقة كل من عمارة رشيد ، مزهودي إبراهيم، لإعادة ربط الاتصال والإطلاع على الوضع مع زيغود يوسف والأخير كلف كل من مبروك بلحسين وبن طوبال للذهاب إلى الجزائر لتبليغ الرسالة لعبان منها جاءت فكرة مؤتمر وطني.[3]

---

[1] علي العياشي، المرجع السابق، ص 6

[2] سلسلة التراث، مصدر سابق، ص 15

[3] مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة) 1954-1956، ترجمة الصادق عماري، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 51

وفي مراسلة بتاريخ 1 ديسمبر 1955 إلى الوفد الخارجي.[1] جاء فيما معنى مضمونها بأنها هناك اجتماع وطني للمسؤولين من مختلف نواحي (وهران، قسنطينة، الجزائر) يطلب منهم إرسال ممثلين عنهم لإتخاذ قرارات هامة.

وفي رسالة أخرى 20 جانفي 1956 من عبان رمضان للوفد الخارجي بأن اللجنة التحضيرية بصدد وضع الأرضية لن تعلن إلا بعد اخذ رأيهم، ورد محمد خيضر التعجيل بإرسال مشروع الأرضية التي يدرسها الوفد الخارجي في رسالة بـ 15 فيفري 1956.[2]

وما تجدر الإشارة إليه أن عبان رمضان أبلغ الوفد الخارجي بأنه لم يتمكن من الاتصال بالمنطقة الأولى لاستشهاد شيهاني وبن بولعيد، وظهور خلافات في القيادة.[3]

2. أطراف جليات المؤتمر:

بعد أن أنهت قيادة المنطقة الثالثة كافة الترتيبات الأمنية بإرسالها وفود لكافة المناطق لإطلاع مسؤوليها بتاريخ ومكان انعقاده ، ففي مطلع شهر أوت 1956 بدأ التوافد على المنطقة وفي استقبالها دوريات مخصصة، وبحلول 10 أوت 1956، اكتمل وصول الوفود وهنا تطرح التساؤل: من هي الأطراف التي شاركت؟ والأطراف التي غابت عنه؟ وما السبب وراء غيابها؟[4]

أ. الأطراف التي شاركت في المؤتمر:

1. المنطقة الثالثة (القبائل):

- كريم بلقاسم
- عميروش آيت حمود
- سعيد محمدي
- محمد حماي المدعو "قاسي"

---

[1] مبروك بلحسين ، مصدر سابق، ص 51

[2] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية (ثورة 1 نوفمبر 1956 معالمها الأساسية)، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 205

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 29

[4] علي العياشي، المقال السابق، ص 8

2. المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني):

- يوسف زيغود – عمار بن مصطفى بن عودة
- لخضر بن طوبال – حسين روابحية
- إبراهيم مزهودي – علي كافي

3. المنطقة الرابعة: (وسط الجزائر):

- عمر أوعمران
- سليمان دهيلس (سيي الصادق)
- أحمد بوقارة

4. المنطقة الخامسة: (وهران): ممثلها:

- العربي بن المهيدي[1]

وحضر ممثل الجزائر العاصمة

5. منطقة الجزائر المستقلة:

- عبان رمضان – سي الشريف[2]

كانت الاجتماعات لا يحضها غلا قادة المناطق زيغود يوسف ، كريم بلقاسم ، عمر أوعمران، العربي بن المهيدي وعبان رمضان، ولكن كل منهم يستشير أصحابه اللذين رافقوه خارج الاجتماع، ترأس الاجتماع العربي بن المهيدي وعبان رمضان مقررا، والمبادرة لعقد الاجتماع عام لقادة الثورة جاءت من الولاية الثانية بإشراف عبان وساعده بن المهيدي وبن خدة وقد عينت لجنة متكونة: من محمد لبجاوي وعبد الرزاق بوشنتوف وعمار أوزقان، لتحضير الوثيقة التي تعرض على المجتمعين.

[1] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 206

[2] سلسلة التراث ، مصدر سابق، ص 20

ب. **الأطراف التي غابت عن المؤتمر:**

1. ممثلو الولاية الأولى (الأوراس): بسبب استشهاد مصطفى بن بولعيد 1956/03/25.[1]
2. وفد الولاية السادسة: الممثل علي ملاح الذي تغيب (بعد أن وجع تقريره للمؤتمر).
3. وفد ممثلي الجبهة في الخارج: أمثال محمد بوضياف ، وبن بلة وغيرهما ولعل ذلك راجع للأسباب الأمنية ، فالجيش الفرنسي كان لا يزال جاثما فوق مراكز ومناطق في تونس والمغرب،[2] وقد بقي الوفد في سان ريمو بإيطاليا وفي طرابلس منتظرا الإشارة الخضراء للانضمام للمؤتمر لأن حضور ، الوفد الخارجي يتطلب حذرا من العمليات العسكرية، وفقدان الأمن في منطقة العمليات الأمر الذي حتم أعضاء الوفد من التريث ريثما يستتب الأمن.[3]

في حين ذكر علي كافي في مذكراته حول هذا الموضوع: "أما بالنسبة لجماعة الخارج فقد رفضوا حضور المؤتمر والأسباب لا يعرفها أحد منا ولا يعرف سواهم وابن مهيدي هو الذي كان مكلفا بالاتصال بالخارج لأنه كان نائب محمد بوضياف".[4]

3. **جدول أعمال المؤتمر:**

عقدت الجلسة الأولى للمؤتمر اعتبارا من 13 أوت 1956 لضبط جدول أعماله في النقاط التالية:

1. **شرح الأسباب التي دعت للاجتماع:** المتمثلة في ضرورة عقد مؤتمر وطني شامل للثورة كونها انطلقت بطريقة لا مركزية ، فكان مؤتمر الصومام حاجة موضوعية شعر بها المجاهدون وقد نقل أحسن بومالي عن علي محساس قوله: "بأن فكرة عقد مؤتمر وطني

---

[1] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص 29

[2] أسحن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص 338-339

[3] محمد لحسن زغيدي ، مرجع سابق، ص 120

[4] علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص102

كانت تقوم على أساس تنظيم حركة الكفاح المسلح وعلى أساس إعطاء الأولوية والأسبقية للداخل على الخارج".[1]

2. **دراسة منافسة تقارير المناطق:** التي تضمنت عرضا مفصلا عن الجوانب العسكرية والسياسية والمالية.
3. **دراسة المجالات التالية:**

أ. **المجال النظامي:** التقسيم، الهياكل، التنقلات، مراكز القيادة.

ب. **المجال العسكري:** الوحدات الرتب النياشين، المنح العائلية، التسليح.

4. **جبهة التحرير الوطني:** المذهب ، القانون الأساسي، النظام الداخلي، هيئات القيادة.
5. **جيش التحرير الوطني:** مجاهد، مسبل ، فدائي ، بالإضافة إلى كيفية تطوير العمل العسكري.
6. **العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير.**
7. **بحث العلاقة الدولية الخارجية:** خاصة مع تونس المغرب فرنسا والأمم المتحدة.
8. **العتاد والسلاح**
9. **شؤون مختلفة:** تتعلق بالنظام في منطقة الأوراس، والقبائل، .... [2] وفي سرية تامة انكب المشاركون في المؤتمر على مناقشة البنود المذكورة وشكلت لجان عمل لإقتراح الحلول والمشاكل التي اعترضت مسار الثورة ، وفي اليوم الأخير صادق أعضاء المؤتمر في قرية "ايفري" على الوثيقة السياسية ، كما عقدوا اجتماعا لضباط الولاية الثالثة قدموا عرضا عن سير المؤتمر ونتائجه كما تم شكر هؤلاء الضباط على حسن التنظيم والجو الآمن.[3]

---

[1] لسحن بومالي، مرجع سابق، ص 339

[2] سلسلة التراث ، مصدر سابق، ص 21

[3] نفسه، ص 22

III. قرارات مؤتمر الصومام:

اتخذ المؤتمر قرارات هامة في جميع الميادين السياسية والعسكرية والإدارية وهي كالتالي:

1. القيادة:
   - تعيين مجلس وطني للثورة.
   - تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ.
2. المبادئ:
   - أولوية الداخل على الخارج.
   - أولوية السياسي على العسكري.
3. تنظيم المناطق: أصبحت تسمية المنطقة بالولاية وعينت حدود كل ولاية بما فيها الولاية السادسة التي أحدثت أخيرا، كما تأكد إلحاق سوق أهراس بالولاية الثانية، ولكن هذه الناحية سرعان ما أصبحت منطقة حرة مستقلة عن الولاية والولاية الأولى ، ومن جهة أخرى قسمت الولايات إلى مناطق والمنطقة إلى نواحي والناحية إلى قسمات.[1]
4. تنظيم الجيش: تسمية الجنود والمناضلين: مجاهد، مسبل وفدائي، والرتب هي : جندي اول، عريف ن عريف أول، مساعد، الملازم الأول، الملازم الثاني، الضابط الأول، الضابط الثاني، الصاغ الأول، الصاغ الثاني، وهي أعلى رتبة حتى الاستقلال ، كما حدد المبلغ الذي يتقاضاه كي جندي.
5. السياسة العامة: حدد الاجتماع بشروط إجراء المفاوضات مع فرنسا.
   - الاعتراف بوجود الأمة الجزائرية ووحدتها ونبذ إدعاء الجزائر فرنسية.
   - الاعتراف بالسيادة الجزائرية وباستقلالها على جميع التراب الوطني.
   - الاعتراف بان جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

[1] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص31

- إطلاق سراح جميع المسجونين والمعتقلين.[1]

6. الخطة المتبعة: التحضير للثورة العامة تحت شعارين.

- تعزيز جبهة القتال.
- الوصول إلى النصر المبين.[2]

7. توحيد التنظيم السياسي: عن طريق تحديد أدوار المحافظين السياسيين والمجالس الشعبية.[3]

8. كما تقرر إنشاء محاكم في مستوى الأقسام لمحاكمة المدنيين والعسكريين وهناك أيضا قرارات نظامية خاصة، كإرسال يوسف زيغود وإبراهيم مزهودي لتسوية الأمور في سوق أهراس والنمامشة، وإرسال عمر أوعمران وعميروش إلى الأوراس لحل مشكل القيادة، وإرسال علي ملاح كعقيد قائد للولاية السادسة.[4]

---

[1] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص 31

[2] نفسه، ص 32

[3] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 348

[4] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 213

المبحث الثاني: تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

1. تعريفه وأعضاؤه:

لقد وضع مؤتمر الصومام الأسس الأولية لهياكل الدولة المستقلة. فإلى جانب المجالس الشعبية المنتخبة ، أنشئ المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[1]

فهو بمثابة البرلمان في الجزائر ، هو الضامن للسيادة الوطنية وحارسها خلال فترة الحرب ضد العدو ، ويعتبر هذا المجلس أعلى سلطة في التنظيم السياسي، الإداري للثورة حيث أنه يتولى رسم وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق الاستقلال ويحدد خطط عملها وتوزيع جميع السلطات واتخاذ القرارات والمراقبة على أجهزتها.[2]

وفيما يخص تعيين أعضاء المجلس الوطني للثورة ، فالظروف الشاذة التي تعيشها البلاد لا تسمح قطعا باختيار ممثلين عن الشعب بطريقة التصويت العام، غير أن شرعية تمثيل رجال الثورة تأكدت بأحلى بيان فقد أولاهم الشعب أياه في شتى المناسبات كونهم أعطوا الدليل على تعلقهم بالمثل الأعلى للثورة وهكذا رأست على عاتق المجلس الوطني للثورة أن يحقق تمثيل الشعب على أوسع نطاق وأحسن صورة.[3]

ولذا فإن المؤتمر الذي قرر إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) consiel national de la révolustion algérienne المتآلف من أربعة وثلاثين عضو منهم 17 عضوا أساسيا و17 عضوا إضافيا.[4]

---

[1] أحسن بومالي ، مرجع سابق ، ص 253

[2] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1956، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 306

[3] محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961: ترجمة علي الحنش، ط2، دار الرائد، الجزائر، 2005، ص 125

[4] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 210

وهم يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحديد البلاد والقائمة موضحة في الجدول التالي:[1]

الأعضاء الرسميون	الأعضاء المساعدون
1. مصطفى بن بولعيد	1. نائب مصطفى بن بولعيد
2. يوسف زيغود	2. الأخضر بن طوبال
3. بلقاسم كريم	3. السعيد محمدي
4. عمر اوعمران	4. سليمان دهيلس
5. محمد العربي بن مهيدي	5. عبد الحفيظ بوصوف
6. رابح بيطاط	6. علي ملاح
7. رمضان عبان	7. محمد بن يحي
8. يوسف بن خدة	8. محمد بجاوي
9. عيسات إيدير	9. عبد المالك تمام
10. محمد بوضياف	10. سعد دحلب
11. حسين آيت أحمد	11. عيسات إيدير
12. محمد خيضر	12. نائب الاتحاد العام للطلبة الجزائريين
13. أحمد بن بلة	13. صالح الونشي
14. محمد الأمين	14. الطيب الثعالبي
15. عباس فرحات	15. عبد الحميد مهري
16. توفيق المدني	16. أحمد فرانسيس
17. محمد يزيد	17. إبراهيم مزهودي

[1] عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 307

من خلال الجدول ، يتضح من خانة الأعضاء الرسميين أن 15 عضوا آتين من حزب الشعب ، وعضو واحد من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (فرحات عباس) وعضو واحد من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (توفيق المدني أمينها العام).[1]

أما الخانة الخاصة بالأعضاء المساعدين نجد أيضا 13 عضوا من حزب الشعب وعضو واحد من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (أحمد فرنسيس، وواحد من منظمة التجار وعضوا آخر من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين).[2]

لكن هذا التمييز بين الأعضاء قد زال عندما عقد المؤتمر الوطني الثالث للثورة الجزائرية **بالقاهرة** في أوت 1957، حيث ارتفع العدد إلى 54 عضوا أغلبهم مقاتلين داخل التراب الوطني.[3]

2. التنظيم الأساسي للمجلس الوطني للثورة:

بعد تعيين تشكيلة المجلس الوطني للثورة وقعت محاولة لوضع بعض القواعد العامة – القانون الأساسي – لتلك القيادة التي أخذت اسم المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو الاسم الذي أطلقه مصالي الحاج على قيادة الحزب بعد حل اللجنة المركزية، وكانت تلك القواعد العامة توجد في أغلب التنظيمات.[4]

1.2. صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

يعتبر المجلس الوطني للثورة الهيئة العليا في التنظيم حيث يقوم بإدارة حركة الثورة سياسيا وعسكريا واجتماعيا،[5] وهو المؤتمن على السيادة الوطنية وحارسها، ما استمرت الثورة المسلحة، ونظرا لطبيعته ومكانة مؤسساته في سلطة قيادة الثورة له سلطات ، واختصاصات واسعة وشاملة،

---

(1) أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 353

(2) بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 210-211

(3) عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 308

(4) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 25

(5) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتشكيل أول مجلس وطني جزائري، مجلة النائب، عدد خاص، 2004، ص 106

وقيادية عليا في نفس الوقت، ولذلك يجب التعرض هنا إلى تحديد سلطاته واختصاصاته الأصلية التي أسندت إليه بحكم النصوص التأسيسية والقانونية للثورة، ومن اهم هذه الاختصاصات ما يلي:

- للمجلس الوطني للثورة السلطة التأسيسية للهيئات والمؤسسات والأجهزة التي يحتاج إليها العمل الثوري في الداخل والخارج وفي كافة المجالات.
- يضطلع المجلس الوطني للثورة بوظيفتي التشريع ومراقبة الهيئة التنفيذية إلى أن تحرر أرض الوطن.[1]
- بعين الحكومة ويمنحها ثقته وينصبها بأغلبية الثلثين من أعضائه الحاضرين، ويرسم سياسة عمل الحكومة التي ينبغي عليها أن تقدم عرضا عن أعمالها في كل دورة من دورات المجلس الوطني للثورة.[2]
- يمثل الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد، فهو يصادق بأغلبية الثلثين من الحاضرين على الاتفاقات والمعاهدات التي تبرمها الحكومة مع الدول والمنظمات الدولية، وفتح المفاوضات مع العدو.[3]
- إقرار الحرب او السلم الشيء الذي يعني بوضوح أنه الوحيد الذي يمكنه الموافقة على اتفاق وقف النار بأغلبية أعضائه الحاضرين والموكلين.[4]
- كما أنه المسئول عن إعداد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني.[5]

---

(1) محمد كشود، المرجع السابق، ص 37

(2) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق، ص 254

(3) محمد بجاوي، المصدر السابق، ص 146

(4) سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر ، 1986، ص 34

(5) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 355

- هذا ولا يستطيع المجلس أن يستعفى من سلطاته كائنا ما كان الظرف، وله أن يعدل المؤسسات القائمة بأكثرية الثلثين من أعضائه، ولكن يبدو أنه يشترط لذلك حضور هؤلاء بالذات ولا قيمة للإنابات.[1]

هذه هي أهم سلطات واختصاصات المجلس الوطني للثورة باعتباره مؤسسة برلمانية سياسية قيادية عليا للثورة خلال مرحلة الثورة المسلحة، وإن التمعن فيها وتحليلها ومقارنتها مع سلطات ومكانة البرلمانات الديمقراطية المعاصرة وفي ظل الظروف العادية، يسهل عملية الخرود بنتيجة هامة وصادقة وهي أن المجلس الوطني للثورة كان حقا وفعلا المؤسسة البرلمانية التأسيسية التي جسدت حقيقة مبادئ وأهداف ومضمون الثورة حيث انها المؤسسة الديمقراطية البرلمانية القائدة للثورة وهذا في نفس الوقت دليل على عمة وعبقرية ثورة أول نوفمبر في التنظيم المؤسساتي الثوري والفعال وإن هذه التجربة الوطنية الرائدة والعميقة في دروسها يجب ان نستلهم منها العبر في نظامنا وممارساتنا البرلمانية التعددية المعاصرة ولا سيم في ظل الأوقات والظروف الصعبة والاستثنائية التي تحدق بمؤسسات الدولة الدستورية بين الحين والآخر.[2]

2.2. دورات المجلس الوطني للثورة:

يجتمع المجلس في دورة عادية مرة واحدة في السنة بدعوى من مكتب المجلس الوطني للثورة، ويدعى إلى دورات استثنائية بناءا على طلب ثلثي أعضاؤه، أو بطلب من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية.[3]

وفي حالة وجود مانع يعتبره المجلس شرعيا، يستطيع كل عضو أن ينيب عنه من يشاء من زملائه، لتمثيله وهذه الوكالة شخصية مؤقتة وقابلة للعزل، وهذا الوضع يستمد قوته من الدستور

---

[1] محمد بجاوي، المصدر السابق، 147

[2] محمد كشود، المرجع السابق، ص 38

[3] نفسه، ص 36

املاه الطرف الحالي الذي لا يتيح دائما لكل مسئول في الداخل وخاصة رجال المقاومة أن يشخصوا إلى مكان انعقاد المجلس، بيد أن الوضع المذكور يسمح للمتخلف بان يضمن تمثيله بشكل كاف.

وهنا نجد ثغرة ، فليس هناك نصاب قانوني لانعقاد المجلس الوطني للثورة، وحقا هذا يجتمع بناءا على دعوة ثلثي أعضاءه لكن يمكن أن يحضر سائر هؤلاء الاجتماع المقرر فلا يعتبر هذا نصابا وليست أيضا كذلك أكثرية الثلثين التي سلفت الإشارة إليها والمتعلقة بتوزيع المقاعد بين النواب المقيمين من المواطنين، وإذا افترضنا أن هذه الأكثرية الأخيرة دستورية علما بأن الأمر ليس كذلك ، إذ لم ينص عليها إلا في مبادئ جبهة التحرير الوطني فإن خرقها حينئذ لن يؤثر فحسب على القيمة القانونية لمقررات المجلس، بل على قانونية وجودها أيضا.[1]

3.2. النظام الداخلي:

إن المجلس الوطني وهو الجمعية صاحبة السيادة يقرر نظامه الخاص الذي يضبط أعماله ونظام التصويت، والوكالة وإجراءات الانضباط والتأديب، لكن بعض الترتيبات التي توجد عادة في النظام الداخلي لجمعية ما، قد أدخلت في صلب الدستور نظامية ، كما ان تعديلها يخضع للقواعد الدستورية. ومن ذلك نص المادة 14 من النظام الأساسي للهيئات المؤقتة على أن:

"الاشتراك في المناقشات أمر مطلوب من كافة الأعضاء وعند كل تصويت لا يقبل الاستنكاف مطلقا" وقد مر بنا ان الأعضاء الذين يمتنع عليهم الحضور يمكنهم توكيل أحد زملائهم لتمثيلهم، هذا وفيما خلا الحالات التي أشرنا إليها أعلاه والتي تتطلب أكثرية معينة فإن مقررات المجلس تتخذ بالإجماع من حيث المبدأ.

[1] محمد بجاوي، المصدر السابق، ص145

3.2. مكتب المجلس الوطني للثورة:

تعالج المواد 19 إلى 21: بالبحث مكتب المجلس المؤلف من ثلاثة أعضاء والذي تعينه الجمعية لفترة عدم الانعقاد وتجدده عند كل دورة، فهل يعني هذا أن أعضاء المكتب لا يمكن تجديد انتخابهم؟

إن المكتب هو الذي يدعو المجلس للانعقاد سواء في دورته العادية أو الاستثنائية وذلك بناءا على طلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية او طلب الثلثين من أعضاؤه.

- ومما يستدعي النظر بصورة خاصة تلك الأهمية الأساسية التي تعبرها المادة 21 لهذا المكتب حين تقرر ما يلي:

"يعطي المكتب رأيه في كل قضية تعرض عليه إذا طلبت منه الحكومة ذلك حسب الأصول ورأى موجبا ذلك ولكن رأي المكتب غير ملزم للمجلس الوطني، ويستطيع المكتب إذا رأى ذلك مجديا أن يشعر الحكومة بكل وضع خاص وكذلك بسائر المقترحات المفيدة".[1]

3. القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA):

المادة23:[2] إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن المؤتمر الوطني والمسئول أمامه بعد الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر.

المادة 24: تركيب المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعدد أعضائه وطرق تعيينهم كل ذلك من اختصاص المؤتمر الوطني.

---

[1] محمد بجاوي ، المصدر السابق، ص 148

[2] اقتبست هذه المواد من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني الذي أقرها CNRA في مؤتمر الصومام، وبدأنا من المادة 23، لأنه ما يهمنا في بحثنا يبدأ من المادة 23-37 لأنها تتعلق بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو موضوع بحثنا هذا.

المادة25: إن الـ CNRA:

- يصوت على نظامه الداخلي ويحدد شروط عمله.
- يطبق قرارات المؤتمر.
- يناقش ويصوت على ميزانية جبهة التحرير الوطني.
- يعين على التساوي من داخله لجان التأديب والمراقبة المدارية والمالية واي لجنة أخرى للتحقيق.

المادة 26: يحدد الـ CNRA كل أشكال عمله وطرق تصويته والتصويت السري في كل المسائل المتعلقة بالأشخاص.[1]

المادة27: كل عضو في الـ CNRA له الحق في عرض أي اقتراح او أي تقرير يتبع اختصاصه على المجلس وإبلاغ كل الأعضاء بالأمر المعروض هو امر إجباري.

المادة 28: إن الـ CNRA الحالي للثورة هو الهيئة العليا للثورة حتى انعقاد المؤتمر ويجب أن يعمل ثلثاه على الأقل داخل الوطن.

المادة29: الـ CNRA له الحق إذا لزم الأمر في توسيع عدد أعضائه او إتمامهم بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين او الممثلين.

المادة30: إن الأشياء المشتراة أو المكتسبة أثناء الثورة قد سلمت حاليا للدولة الجزائرية التي تسهر عليها، والـ CNRA هو وحده الذي له صلاحية اتخاذ أي قرار بشأنها والتصرف فيها في انتظار انعقاد المؤتمر الوطني.

المادة31: مشاركة كل الأعضاء في المناقشات داخل الـ CNRA، مطلوبة والامتناع عن التصويت غير مقبول.

---

[1] بسام العسلي ، جبهة التحرير الوطني، ط3، دار النفائس، 1999، ص ص 212-213

المادة32: في حالة حدوث مانع مبرر ومقبول من الـ CNRA، يستطيع كل عضو أن يوكل أحد زملائه بواسطة توكيل شخصي مكتوب.

المادة33: الـ CNRA له الحق في استدعاء أي مناضل او مسئول او خبير لسماع أقواله إذا كانت من شأنها ان تثير مناقشاته.

المادة34: لا يمكن لـ CNRA ان يتخلى عن سلطاته القانونية مهما كانت الظروف إلا لصالح المؤتمر الوطني.

المادة35: يعين الـ CNRA مكتبا مكونا من ثلاثة أعضاء فيما بين دورية، وهذا المكتب قابل للتجديد في كل دورة.

المادة36: هذا المكتب مكلف باستدعاء الـ CNRA في دورة عادية أو في دورة استثنائية بطلب من ثلثي أعضاء المجلس.

المادة37: يحدد النظام العام للتأديب الذي أصدرته اللجنة التي انشأها CNRA الأخطاء والعقوبات وطريقة الحكم عليها.[1]

[1] بسام العسلي، المرجع السابق، ص ص 213-214

الفصل الثاني:
مسيرة المجلس الوطني للثورة (اجتماعاته)

المبحث الأول: الاجتماع الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة (20-27 أوت 1957)

3. الظروف الممهدة لعقد الاجتماع

4. سير الأعمال

المبحث الثاني: اجتماع تونس 11 أوت 1959

3. أسباب إنعقاده

4. قراراته

المبحث الثالث: الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 .

3. الظروف الممهدة

4. سير الأعمال

المبحث الرابع: الاجتماع الرابع للمجلس الوطني للثورة 09-27 أوت 1961 بطرابلس

III. مجريات الاجتماع الرابع 9-27 اوت 1961 بطرابلس

IV. الدورة الاستثنائية 22-27 فيفري 1982 بطرابلس

3. تشكيلة الاجتماع

4. سير أعمال الدورة

المبحث الخامس: مؤتمر طرابلس الأخير ماي 1962

3. ظروف انعقاده

4. انعقاد المؤتمر

المبحث الأول: الاجتماع الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة (20-27 أوت 1957)

1. الظروف الممهدة لعقد الاجتماع:

في الوقت الذي كانت فيه السلطات الاستعمارية تخوض المعارك السياسية وتبدع في خططها وتنوع مشاريعها الرامية إلى إبقاء السيطرة الأوربية على الجزائر الجزائريين دون جدوى،[1] وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ التي تقلص عددها إلى أربعة أعضاء بعد استشهاد العربي بن مهيدي في 3 مارس 1957، تواجه صعوبات ظرفية في مدينة الجزائر، فقررت الانتقال إلى الخارج لإعادة تنظيم وتعزيز جبهة التحرير الوطني، وتطهير العلاقات مع البلدان الشقيقة وخصوصا: تونس ، المغرب ومصر.

فانتقل الأربعة إلى مدينة البليدة ومنها إلى الجزائر ومنها افترقوا، كريم بلقاسم وبن خدة، اتجها نحو الشرق، فمرا على الولاية الثالثة، ثم الثانية ، ثم إلى التونس.

أما عبان رمضان وسعد دحلب، فقد اتجها إلى الغرب مرورا إلى الولاية الخامسة ثم وصلا إلى مدينة تطوان بشمال المغرب إلى تونس.[2]

وبمجرد وصول اللجنة إلى تونس في نهاية جوان 1957 اجتمعت لتقييم المرحلة المقطوعة، لكن كريم بلقاسم الذي كان من المقررين الأساسيين في وادي الصومام أبدى رغبة ملحة في التخلي عن جميع الأطروحات التي دافع عنها في مؤتمر الصومام ضد رأي بن بلة وبوضياف، وراح يلوح بضرورة إسناد القيادة إلى القادة المسئولين التارخيين، علما بأنه الوحيد من بينهم الذي ظل طليقا وعلى قيد الحياة، كما أنه رفع شعار التصالح مع رفاق الدرب المعتقلين لسد الطريق أمام

---

[1] أحمد عصماني، مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحات قادتها (1954-1962)، رسالة ماجستير، تحت إشراف الأستاذ جمال قنان، 2001، ص118

[2] زهير إحدادن، مرجع السابق، ص 39

المركزيين المعتدلين، ثم بدأ بإعداد سلسلة تحالف مع العسكريين : بن طوبال، بوصوف، أوعمران، محمود الشريف. [1]

وإذا كان كل من دحلب سعد وبن خدة بن يوسف لم يظهرا معارضتهما للأفكار الجديدة التي جاء بها كريم بلقاسم،[2] فإن عبان هاجم بشدة كل المصنفين عسكريا عنده، معتمدا على مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وخاصة الولاية الخامسة، حيث انتقد تصرفات بوصوف – البوليسية– حسب تعبيره من جهتهم أخذ هؤلاء عليه محاولة فرض سلطته على الثورة مستندين في ذلك على شرعيتهم التاريخية، فهم من الأوائل الذين انضموا إلى كفاح فضلا على أن أحدهم وهو كريم بلقاسم كان من العناصر الستة الذيم خططوا للفاتح من نوفمبر، وعليه فإنهم لم يقبلوا لا بسلطة الذي انضم إلى الكفاح متأخرا، ولا بسلطة المركزيين "سعد دحلب" و"بن خدة"، ولكي يدعموا موقفهم اتجاه السياسيين وجدوا في شخصية أحمد بن بلة المنافس القديم لعبان رمضان، أكبر حليف لهم حيث كانت هناك مراسلات متبادلة بين الطرفين خاصة بن بلة وبوصوف.

وهو الفعل الذي زاد من حدة الخلاف بينهم وبين عبان لأن هذا الأخير كان على علم بهذه المراسلات وحسب محمد لبجاوي فإن الوضع تفاقم إلى درجة أنه وجه عبان إنذار للعسكريين يهددهم بفضح سياستهم أمام المناضلين بالداخل، نتيجة لهذا أصبح العسكريون الثلاثة كريم، بن طوبال، بوصوف يجتمعون بدونه للبحث في سبيل التقليل من سلطته وعزله.[3]

نتيجة لهذه الظروف تم استدعاء CNRA لعقد اجتماع في القاهرة في دورة عادية له، [4] من 20-27 أوت 1957.[5]

---

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر (1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد كتاب العرب، 1999، ص 98

[2] حكيمة شتواح ، المرجع السابق، ص 62

[3] نفسه، ص 63

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص98

[5] Ben youcef ben khedda, lalgerie al'indepandance, la crise de 1962, impremerie dahlab-alger, 1997, p 132

قبل دعوة جميع القادة لحضور دورة CNRA، تشير وثيقة مناقشاته إلى اجتماع مسبق وقع بين القادة العسكريين في يوم 2 أوت 1957 دعا إليه كريم بلقاسم تم فيه مناقشة الخلاف القائم بين أعضاء CCE، كما تم فيه التطرق لدراسة الوضع الراهن للثورة الجزائرية في الداخل والخارج، وفي الأخير اتفق الجميع على تشكيل CCE أقصي منها عبان، بن خدة، وسعد دحلب، لتصبح تضم كل من : كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال، محمود الشريف، اوعمران، عباس، مهري، دباغين، ويضاف لهم المساجين الخمسة: بن بلة، خيضر، آيت أحمد، بوضياف، بيطاط.[1] بعد هذا اللقاء انطلقت أشغال مؤتمر الـ CNRA، في شكل اجتماعات يومية استمرت إلى يوم 27 أوت 1957.

2. سير الأعمال:

فكان اجتماع يوم 21 أوت 1957 على الساعة 12 ليلا بالقاهرة، والمكان يدعى بـ"فونتانا" نظرا للظروف والوضع الداخلي والخارجي للثورة الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري منذ مدة 3 سنوات مضت، ونداء شهداء الثورة واعتبارا للخلافات التي كانت تمزق أعضاء.

حضر الاجتماع كل من: كريم، مبروك، بن طوبال، محمود الشريف، أوعمران، عمار بن عودة، الحاج علي، إدريس، عموري محمد[2].

واستهلت المداولات بتدخل أدلى به كريم موضحا الصعاب الذي اعترضته من مساعديه داخل CCE، وأشار إلى الوضع العام والمشاكل التي أفرزتها الثورة الجزائرية، وإثر عدة مناقشات ومداخلات اتفق الجميع على:

1) حل CCE السابقة.

---

[1] حكيمة شتواح ، المرجع السابق، ص 63

[2] نفسه، ص 63

2) انتخاب CCE جديدة، تتكون من كريم ، مبروك، عبد الله، محمود الشريف، أوعمران، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري، ويضاف إليهم أربعة الموجودين آنذاك بالسجن: بن بلة، آيت أحمد، بوضياف، بيطاط.

3) أي أعطيت الأسبقية لتعيين CCE الجديدة بهدف تمكينها من تسوية المسائل التي تهم الثورة وممارسة مهامها، وانتهت الجلسة على الساعة الثالثة والنصف.[1]

وفي اليوم الموالي 22-08-1957: كان اجتماعا على الساعة 11 "بفونتا نيلا" حضره الجميع وكان موضوع النقاش يدور حول إدخال عبان لـCCE من جديد، وكانت هذه نظرية كل من الأمين دباغين، عباس، عبد الحميد مهري، ونظرا للدعاية التي يقوم بها العدو في الداخل والخارج ومصلحة الجزائر العليا، وبعد نقاش طويل ومعارضات خاصة من عمار بن عودة وقع الاتفاق على قبول عبان عضوا في هذه اللجنة كما وقع الاتفاق على توسيع أعضاء CNRA إلى 54 عضو، وتم ترسيم الأعضاء في CCE ورفعت الجلسة بعد نصف ساعة من منتصف الليل.[2]

وفي اليوم 23-08-1957: جرى اجتماع على الساعة 10 صباحا "بفونتا نيلا" وحضره الجميع وكانت المناقشات تدور حول قضية عبان هذا الذي لا يرد الاعتراف بالنظام الذي وافق عليه الجميع من الأعضاء المذكورين، وكانت لديه نظرية خاصة ولم يرد أن يقتنع رغم المحاولات، فكان يرد من غير تغيير بجواب واحد وهو "الجواب عند بن طوبال"، وتم الاقتناع على أن يتوجه كل من كريم محمود الحاج علي، عمار بن عودة إلى عباس، الأمين دباغين لإقناعهم، بينما سيذهب بن طوبال، مبروك عموري، إلى يزيد ومهري لنفس الغرض، وصرح كريم بلقاسم أنه في حالة عدم التوصل إلى أية نتيجة إيجابية سيضطر إلى اتخاذ القرارات الضرورية بحيث يكون كل

---

[1] علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2007، ص ص 36-37

[2] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 503

واحد موضوع أمام مسؤولياته كما تقرر عدم الاتصال ، فرديا بـ عبان رمضان، ورفعت الجلسة على الساعة 11:15 قبل الظهر.[1]

يوم 24-08-1957: عقد اجتماع على الساعة 9 ليلا في نفس المكان حضره الجميع وكان مدار الحديث حول الاتصالات مع الإخوان الذين كانوا بصفة عامة مشتتين وكانت لهذه الاتصالات نتيجة إعراب جميع الإخوان المعنيين لملاقات كل من عبان، الأمين، مهري، يزيد، عن ارتياحهم للنتائج المتحصل عليها أما جوابهم سيعرض غدا، كما أثيرت مناقشات جديدة حول الأخ الصادق، وحصل الإجماع له بحضور الاجتماعات وذكر مبروك أنه يستطيع الإتيان به للاجتماع المقرر غدا، فجرت مناقشة غير رسمية حول إبراهيم مزهودي. [2]

يوم 25-08-1957: عقد اجتماع على التاسعة ليلا بنفس المكان حضره الجميع مضافا إليهم بومدين وسي مصطفى، دار النقاش، حول قبول الإخوان للموقف الأساسي الذي وافق عليه الجميع، وتحديد موعد للقاء لهم غدا، وبعد مداخلات ومناقشات عديدة أجمع الحاضرون على اقتراح تخويل الـCCE صلاحيات أوسع في المجال السياسي والدبلوماسي والعسكري غير أن أخذ الرأي CNRA فيما يتعلق بالمفاوضات مع العدو، وستكون ضرورة اجتماع CNRA في دورة استثنائية هذا وأطلق على CCE اسم اللجنة الثورة لتحرير الجزائر وانقضت الجلسة على الساعة 23:45 الثانية عشر إلا ربع.[3]

وفي يوم 26-08-1957: عقد CNRA اجتماعا ب"الزمال" نهج رقم 02 على الساعة 11:20 حضره كل الأعضاء وكان مدار الحديث حول المقابلة التي أجروها مع الحضور الذين قبلوا جميعا

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 503

[2] علي زغدود، المرجع السابق، ص 39

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص504

بهذا التأسيس وبعد تبادل الآراء تأجل الاجتماع إلى اليوم التالي للشروع في كيفية التسيير ونتائجه، وانتهت الجلسة على الساعة الثانية عشر والنصف زوالا.

وفي يوم 27-08-1957: عقد آخر اجتماع في هذه الدورة على الساعة الخامسة مساءا بالقاهرة، والمكان المسمى بالزمالك والبيت رقم 02، حضره الجميع وكان محوره تبادل الآراء حول كيفية تسيير النظام والمناقشات حول CNRA وقد استغرق هذا الاجتماع مدة طويلة تبادلت أثنائها مناقشات حول CNRAوالنفوذ الذي يجب أن يكون له وانتهت على أن يكون له بعد تكميله كما أن له الحق في إسقاط CCE.
بالثلثين من الأصوات، ويجتمع أيضا بالأغلبية.[1]

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص504

المبحث الثاني: اجتماع تونس من 11اوت الى 09 نوفمبر 1959:

خرج قادة الولايات السابقين من اجتماع القاهرة هم في أوج قوتهم ،حيث تم توزيع المناصب كما يشاؤون في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة وخلال هذه الفترة سيطرت الثورة سيطرة كليا خاصة 1958 لكن بعد صيف 1958 بدا الضعف يدب فيها مع تطبيق فرنسا مخطط عزل الثورة (مشروع أندري موريس،وشال) وكذلك مشروع قسنطينة عقب زيارة ديغول للجزائر [1]

وفي هذه الفترة كانت الحكومة المؤقتة تواجه صعوبات وانتقادات عرفت فشل السياسيين في التواصل مع قادة الولايات لامع الحدود مما جعل قادة الولايات يحاولون الانقلاب على الحكومة المؤقتة الذي يعرف انقلاب العقداء الذي كاد يتم لولا تفطن الباءات الثلاث[2]

1ـ أسباب انعقاده:

هناك جملة من الظروف والأسباب أدت إلى انعقاده نذكر منها ،تذمر قادة الناحية الاولى والقاعدة الشرقية من الحكومة المؤقتة حيث يقول الشاذلي بن جديد : أن الأمر كان متعلقا بخلافات عميقة حول أساليب قيادة الكفاح المسلح ،حيث يرى من نووارة أحمد محمد العمودي محمد عواشرية والرائد مصطفى لكحل ان الثورة انحرفت عن مسارها الحقيقي ويجب التحرك وتم اجتماعهم في الكاف بتونس رمضان. غير أن الباءات تمكنوا منهم بمساعدة السلطات التونسية من إلقاء القبض عليهم وتقديمهم للحكومة المؤقتة وتم تنفيذ الحكم بالإعدام مارس 1959.[3]

كما اجتمع قادة الداخل بتاريخ 6ديسمبر 1958 حيث اجتمع كل من العقيد عميروش(قائد الولاية الثالثة)والعقيد حواس (قائد الولاية السادسة) والعقيد الحاج لخضر(قائد الولاية الأولى) والعقيد سي محمد بوقرة (قائد الولاية الرابعة)

---

[1] مصطفى بن عمر، الطريق الشاق الى الحرية، دار هومة ،الجزائر 2009،ص240.

[2] الشاذلي بن جديد، مصدر سابق ،ص17.

[3] محمد العربي الزبيري، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث والمنشورات ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007،ص183.

أما علي كافي فلم يشارك أما العقيد لطفي فقد غاب وبعد إتمام الجلسات تم كتابة رسالة تهديد واستنكار بالحكومة المؤقتة ووصلت الرسالة لقادة الخارج يوم 12 مارس 1959[1]

وكانت الدعوة لضرورة الاجتماع في الداخل لكن استشهاد عميروش والسي الحواس يوم 29مارس 1958 فكان لابد من الاجتماع مع زيادة العمليات العسكرية الفرنسية ،حيث اجتمع كل من الحاج لخضر(الناحية الأولى) علي كافي الناحية الثانية محمد يزوران (الناحية الثالثة) سليمان دهيلس (الناحية الرابعة) بوذغن علي لطفي (الولاية الخامسة) هواري بومدين قائد جيش التحرير ناحية الغرب سعيد محمدي (قائد الناحية الشرقية). [2]

لكن الأعضاء تفاجؤا بدخول الباءات الثلاث مما جعلهم يتصادمون بالعقيد لطفي لأنه من الحكومة المؤقتة ،بالإضافة بتسببهم في المشاكل (مقتل عبان رمضان)

2ـ قراراته :

وبعد الحوارات الحادة استهل كريم الاجتماع بقراءة رسالة استقالة فرحات عباس وبعدها النظر في الأوضاع السياسية والاقتصادية وتمت الدعوة لدعم المجلس الوطني للثورة وإعادة تشكيل الحكومة المؤقتة واتهامها بالتبذير من طرف محمود الشريف (مسؤول المالية) كما تمت زيادة العسكريين على حساب السياسيين وتمت الدعوة إلى تعديل مؤسسات الدولة .

وتم وضع المقترحات من طرف اللجنة لتكون مسودة لاجتماع الدورة المقبلة لمجلس الثورة فكان اجتماع تونس لتهدئة النفوس ومنعرج حاسم بعد الخلافات الحادة [3].

خلال هأته الفترة كانت هناك رغبة كبيرة من كريم بلقاسم في رئاسة الحكومة رفقة الباءات ،بالإضافة إلى ذلك كان بن يوسف بن خده الرجل الرادكيلي تحذوه رغبة كبيرة من أجل نقل الحكومة المؤقتة المتنقلة في الخارج إلى الداخل ، وتطوير عمل وأهداف الثورة، مثلما حدث في

---

[1] مصطفى بن عمر ، مرجع سابق ،ص 204.

[2] بن يوسف بن خده ،شهادات ومواقف ،مصدر سابق ،ص 104.

[3] مصطفى هشماوي ،مرجع سابق، ص 133.

مؤتمر الصومام، حيث كان بن يوسف بن خده حسب وصفه محمد حربي بأنه لا يحب العمل العفوي الذي تميز به القادة العسكريين ،خاصة وأنه لا يقوم على أي تنظيم وبعد مناقشات من طرف العقداء اجتمعوا في تونس سنة 1959 وتم اختيار سبعة عقداء وهم: هواري بومدين ،محمدي السعيد القيادة الغربية والشرقية) علي كافي عن الولاية الثانية، عبيدي لخضر المدعو الحاج لخضر، عن الولاية الأولى، العقيد لطفي عن الولاية الخامسة، العقيد يوزران عن الولاية الثالثة ،صادق دهيليس عن الولاية الرابعة أما عن الحكومة المؤقتة فقد حضر الباءات الثلاث، وكان من الوهلة الأولى الأمر يسير الى كتلتين، الأولى تسير غالى صالح كريم بلقاسم وهم (الحاج لخضر، دهيليس، يزوران ومحمدي السعيد) والكتلة الأخرى مواليه لبوصوف وبن طوبال وتضم (علي كافي ، بومدين لطفي) [1].

وحسب محمد حربي فالاجتماع دام مئة وعشر يوم ، أما علي كافي في كتابه أنه دام أربعة وتسعين يوما، وكان كريم يخطط بفكر عالي وقد خرج من الاجتماع حيث قال " إنني لن اجتمع بكم" وحسب علي كافي رفض ولايته لأوامر وزارة الدفاع الموجودة في الخارج حيث كان الخلاف أن علي كافي قال لكريم انه لا يؤتمر من قيادة موجودة في خارج الوطن ،فأكد له كريم بلقاسم انه سيعاقبه عقوبات عسكرية فقال له علي كافي ـ انك يا كريم تلعب لعبة اقوي منك ـ وارجع محمد حربي الخلافات إلى المحسوبية والعروشية التي أرهقت كثيرا الثورة [2].

وانتهى الاجتماع الشاق والطويل بزيادة دور العسكريين وتقليص السياسيين في الحكومة المؤقتة، وبذلك أقصي كل من الأمين دباغين ، توفيق المدني ،محمود الشريف،محمد بجاوي، صالح لوانشي، عبد المالك تمام الذين عوضوا لقيادة جيش الحدود المرابط على حدود مراكش وتونس كما عرفت هذه الفترة ما يعرف بمحاولة الانقلاب على الحكومة المؤقتة في مصر التي قادها العموري وانتهت إعدام العموري ونووارة وعواشرية ومصطفى لكحل في مارس 1959 بامر من هواري بومدين والمجلس العسكري وخلال هذه الفترة ، وفي ليلة 16 سبتمبر 1959 على الساعة الثامنة كان خطاب شارل ديغول حيث صرح قائلا " اعتبر انه من الضروري بالنظر على كل

---

[1] حميد عبد القادر ،فرحات عباس، مرجع سابق، ص21

[2] علي كافي مصدر سابق ،ص 328

المعطيات الجزائرية الوطنية والدولية ، انه يتم الإعلان عن تقرير المصير ابتداء من اليوم[1] فكان الرد من الحكومة الجزائرية المؤقتة على لسان رئيسها فرحات عباس بخطاب ايجابي " لقد اعترف رئيس الجمهورية الفرنسية باسم الشعب بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وهذا التطور بفضل نضالات الجزائريين " وباسم الحكومة قبل فرحات عباس التفاوض ، مع فرنسا والصحراء جزء لا يتجزأ . هذا كرد على فرنسا وكرد على هواري بومدين وبوصوف وبن طوبال حيث قال :" إن الجزائر جزء لا يتجزأ " وفي هته المتغيرات بعد هذا الخطاب الايجابي خاصة بما تحققه الثورة من انتصارات كان لابد من اجتماع جديد للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، من اجل دراسة المرحلة السابقة ، والمصادقة على المرحلة القادمة [2].

[1] حميد عبد القادر، فرحات عباس ، مرجع سابق، ص21

[2] المرجع نفسه، ص 22

المبحث الثالث : الاجتماع الثاني لـ CNRA من 16 ديسمبر 1959 الى 18 جانفي 1960

1ـ الظروف الممهدة للاجتماع:

أمام الوضع السياسي الذي تواجهه الثورة من جراء المشاريع السياسية التي يعتزمها ديغول، لتصفية الثورة وتصاعد العمليات العسكرية في الجزائر والقمع الذي يعانيه الجزائريون، اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الدورة العادية له في طرابلس ، قصد تعيين حكومة جديدة، وسن استراتيجية سياسية عسكرية ودبلوماسية جديدة للثورة [1].

و قد سبق هذا الاجتماع مناقشات واسعة بين القادة العسكريين بالخارج والداخل ،و هم من عرفوا تاريخيا بالعقداء العشرة ،و استمرت هذه المناقشات أكثر من مئة يوم وجاءت نتيجة لاشتداد الأزمة التي اندلعت داخل الحكومة المؤقتة

1ـ1 أزمة الحكومة المؤقتة : نظرا لسوء توزيع المسؤوليات على مستوى الحكومة المؤقتة في صياغتها الأولى تعرضت لازمات حادة كادت ان تصيبها بشلل تام .

و بالإضافة إلى المؤامرة التي أحيكت ضد الحكومة من طرف "لعموري" وجماعته ، هناك أحداث وخلافات أخرى قد عمقت في حجم التصدع في بنية الثورة الجزائرية ، ومن بينها حادثة عميرة علاوة ، التي وقعت بتاريخ 10 فيفري التي قيل عنها أنها لم يمت فيها عميرة علاوة فحسب، بل ماتت فيها الحكومة المؤقتة نفسها [2]

و منة جهة أخرى فان الحكومة المؤقتة قد اتهمت من طرف العقيد هواري بومدين ، بالتقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح والمؤونة ، كما اتهمت أيضا بأبعاد جنود جيش التحرير الوطني بعد تدريبهم بالحدود التونسية ، من تونس وإجبارهم على الدخول إلى الجزائر بهدف منعهم من التدخل في شؤون الحكومة المؤقتة .

---

[1] حكيمة شواح،المرجع السابق،ص99

[2] عقيلة ضيف الله ،المرجع السابق، ص268

أما الخلاف الآخر الذي يعتبر هاما أيضا هو الذي وقع بين أعضاء الحكومة والجمهورية العربية المتحدة بشأن السلاح الذي كانت تبعث به هذه الأخيرة إلى الثوار الجزائريين لكن الحكومة المؤقتة كانت تكدسه في مخازن ليبيا وتونس وتماطل في تسليمه الى قادة الثورة داخل الجزائر [1] إضافة إلى ذلك موقف دباغين الذي قدم استقالته في 9 مارس 1959 كوزير خارجية والحقيقة أن الاستقالة قدمت قبل هذا التاريخ لأسباب عديدة منها الصراعات داخل الحكومة ومضايقته في القيام بمهمته ة تدخل غيره فيها وخلافه مع رئيس الحكومة فرحات عباس [2].

فكان الجو ـ بصفة عامة ـ داخل الحكومة متوترة وكان الشك والتنافر يسود العلاقات بين الوزراء، وأمام هذا الوضع الخطير الذي أصبحت تواجهه الثورة اضطر رئيس الحكومة إلى التنازل، لكن اشترط أن تسند مسؤولية إمعان النظر في الأزمة الحكومية وإيجاد الحل المناسب لها إلى عشرة عقداء يمثلون الحكومة وأركان الجيش والولايات ،[3] حيث أرسلت برقية إلى جميع الولايات تدعوا فيها اجتماع في شهر افريل وهي موجهة لرؤسائها تدعوهم إلى الحضور مصحوبين بوثيقة كتابية فيها تزكية وثقة أعضاء الولاية .[4]

2ـ1 اجتماع العقداء العشرة : اجتمع العقداء العشرة وهم ثلاث وزراء من الحكومة المؤقتة وهم :كريم بلقاسم ـ عبد الحفيظ بوصوف ـ وبن طوبال

- قائد لجنة تنظيم الجيش : محمد السعدي في الشرق وهواري بومدين في الغرب

ـ قادة الولايات الخمسة : وهم حسب الترتيب الحاج لخضر، علي كافي، سعيد يزوران، الصادق دهيليس ولطفي.

ـ ابتداءا من يوم 11 أوت 1959 بتونس العاصمة يناقش وضعية الثورة من جميع جوانبها لاسيما على المستوى القيادي ،لكن شيئا فشيئا تحولت هذه المجموعة إلى شبه لجنة تحضير لاجتماع

---

[1] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق،ص373

[2] مذكرات بن بلة من المناضل السياسي الى القائد العسكري (1962.46)،ط1،دار القصبة ،الجزائر ،1999،ص250

[3] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق،ص373

[4] علي كافي، المصدر السابق ،ص 250

CNRA ونظرا لما طرح من قضايا على الساحة السياسية والعسكرية فان تلك المناقشات [1]قد استمرت إلى غاية 16 ديسمبر 1960 أي أكثر من أربعة أشهر وهذا لان الحوار الذي ساد تبك المناقشات اتسم بعدم الاتفاق في كثير من القضايا

ويذكر فرحات عباس أن : العقيد لطفي لم يرضى في البداية بمشاركة من يسمون بالباءات الثلاث نظرا لكونهم في النزاعات القائمة ولكونهم أعضاء في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وبعد الكثير من الأخذ والرد وتدخل العديد من الأوساط لإصلاح ذات البين ولتقريب وجهات النظر وبعد توقف الاجتماع مرات عديدة توصل المجتمعون إلى الاتفاق على تركيبة جديدة للمجلس الوطني ،[2] استبعد من هذه التركيبة كل من :الأمين دباغين ، مدني ، محمود الشريف ، محمد البجاوي ،صالح لوانشي ،عبد المالك تمام ، وحول واليه مهمة حل المشكل الذي طرح عليه وهو طلب ملح من طرف كريم بتغيير الحكومة وهذا من صلاحيات CNRA [3]

2ـ سير الأعمال :

بدأت أشغال الاجتماع يوم 16 ديسمبر 1959 بالعاصمة الليبية طرابلس في إطار السرية التامة والتكتم الشديد ، حضر كل الأعضاء الذين سجلت سمائهم في التركيبة الجديدة لِـ CNRA التي عينها عقداء العشر ، ولم يتخلف إلا أولئك الذين كانوا بداخل الجزائر [4] ويعتبر هذا الاجتماع من انجح اجتماعات CNRA السابقة واللاحقة لا ربما يرجع الفضل في ذلك للعمل التحضيري الجاد الذي قام به أعضاء اللجنة التحضيرية التي ضبطت محاور النقاش الكبرى.

والتي تمحورت حول عدة قضايا على رأسها تغيير تشكيلة الحكومة المؤقتة وكذلك توحيد أركان الجيش الذي كان الخلاف فيه شديدا ،إضافة غالى قضايا أخرى تمثلت في :

---

[1] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق،ص268

[2] محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق،ص136

[3] محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني (بين الاسطورة والواقع)، ترجمة كميل قيصر دغر ،ط1،مركز الابحاث العربية ،بيروت ،ص206:

[4] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق،ص374

ـ تمرير الأسلحة والذخيرة عبر خطي موريس وشال .

ـ ضرورة دخول جيش الحدود وقيادته لتعزيز الولايات .

ـ رجوع القيادة العليا للثورة الى أرض الوطن وهذا من خلال الإلحاح الشديد لقادة الداخل خاصة لفي وكافي .[1]

ـ دراسة وضعيات الشعب وسياسة التي تتبعها الحكومة الفرنسية لكسب الثورة .

وبدأت المناقشات وكانت في صعود وهبوط وتصل تارة إلى حد التجريح والتهجم، فكانت هذه الدورة معتركا صاخبا حقيقيا ، انتقد خلالها قادة الجيش لاسيما الثلاثي: هواري بومدين، سليمان (القايد أحمد)، علي منجلي ، بشدة تصرفات الحكومة المؤقتة بصفة عامة مع توجيه سهام خاصة إلى الثلاثي بن طوبال ، كريم بلقاسم ،عبد الحفيظ بوصوف لكونهم طرف من النزعات القائمة.[2]

استمرت النقاشات الحادة لمدة ثلاثة وثلاثين يوم وفي الأخير خرج المجلس بجملة من القرارات الهامة.

[1] محمد العربي الزبيري ،المرجع السابق ،ص 135. 136.

[2] عقيلة ضيف الله ،مرجع السابق ،ص374

المبحث الرابع: الاجتماع الرابع للمجلس الوطني للثورة 9-27 أوت 1961 بطرابلس:

1. مجريات الاجتماع:

عندما افتتح المجلس الوطني دورته الثالثة وجد نفسه أمام مشكلتين أساسيتين هما: الصراع القائم بين EMG و GPRA من جهة، ومسألة استئناف المفاوضات من جهة أخرى.[1]

فركزت هيئة الأركان منذ البداية على مناقشة النقطة الأولى وإثارة مسألة عدم تطبيق قرارات الدورة السابقة،[2] ولم يفصل في هذا الخلاف حتى الجلسات الأخيرة من المؤتمر، إضافة إلى هذه النقطة تم كذلك مناقشة دخول الأجهزة القيادية للثورة داخل البلاد، حيث كان الخلاف بين القائلين بالدخول الكامل والفوري لـGRPA وجيش الحدود ALN وبين الذين رغم اعتراضهم على المبدأ اعتقدوا إن تنفيذ مثل هذا الأمر صعب وينبغي بالضرورة أن يتم على مراحل جزئية ومتدرجة.[3]

ولمعالجة هذه القضية تم اقتراح لجنة تعمل على ربط العلاقات بين الداخل والخارج مؤكدا على إن استقرار القيادة بالخارج لا يمكنه توجيه وقيادة الشعب بالداخل، الذي هو في أمس الحاجة إلى قيادة عليا تنظم كفاحه، فلو كانت هذ القيادة موجودة يوم 11 ديسمبر 1960 لتمكنت من وضع لهذه الحرب.[4]

كما قدمت هيئة الأركان اقتراحا في تغيير النظام القائم – جعل من قيادة الجبهة والحكومة شيئا واحدا في اتجاه تكوين قيادة سياسية، وهيئة تنفيذية، ويتلخص هذا الاقتراح في تشكيل لجنة تتكون من اللجنة الوزارية الحربية، (كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف) زائد ثلاثي هيئة الأركان بومدين، علي منجلي، سليمان قايد احمد على أن تتخذ هذه القيادة مقرا لها بالحدود، بمعنى تشكيل قيادة موازية للحكومة المؤقتة، غير أن CNRA رفض هذا الاقتراح،

---

[1] محمد عباس، المرجع السابق، ص111

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 383

[3] نفسه، ص 383

[4] حكيمة ستواح، المرجع السابق، ص 114

وتفاجأت EMG بقرارات CNRA حينما عين بن خدة رئيسا فقررت الانسحاب بطريقة مكشوفة من هذه الدورة، قبل انتهاء الاجتماع.[1]

كما قرئت في هذا الاجتماع بعض التقارير، كتقرير رئيس الحكومة فرحات عباس، الذي تمحور أساسا حول السياسة الخارجية لـGPRA وحول الخلاف بين هذه الأخيرة وهيئة الأركان بسبب قضية الطيار الفرنسي.

وتم السماع كذلك إلى تقرير كريم بلقاسم المكمل لتدخل رئيس GPRA حول مفاوضات ايفيان. وفي الجلسة التي صادفت 12 أوت 1961، تم قراءة الرسالة الموجهة إلى CNRA من طرف مجلس الوزراء الخمسة المعتقلين، الذي انعقد في "توركون"، إذ تشير هذه الرسالة على الإلحاح من CNRA، أن يقوم بمعاقبة القائلين باقتراح التدويل، واتخاذ الإجراءات الضرورية التي تنتج عنه، وذلك عبر الانتخاب مع الأخذ بعين الاعتبار أصوات المساجين الخمسة.

تم إشعار CNRA بكل مراسلة منذ دورة طرابلس السابقة، ومن ذلك التقرير المقدم لـCNRA والرسالة الأخيرة لمراسلة إلى EMG وطلب السجناء الخمسة من CNRA في هذه الرسالة أيضا، إخطارهم بالقرارات اللاحقة لـCNRA.[2]

ونظرا لشدة الانتقادات التي قدمت لـGPRA من طرف EMG بعدما وصفتها بالميوعة والانحراف ، خاصة بعدما دخلت في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية، ووصف شخصية عباس بالافتقار إلى الحزم في قضية الصحراء الجزائرية.[3]

فهذه الانتقادات جعلت الحكومة تقدم استقالتها في جلسة 18 أوت 1951 عبر شخص رئيسها، وبالرغم من مسألة الخلافات حول مسألة القيادة، فإنه اتفق الجميع حول تحديد مختلف البرامج السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، للثورة.

---

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 384

[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص598

[3] محمد حربي، المصدر السابق، ص230

وبعد الاستماع إلى جميع هذه الاقتراحات قدم سليمان دهيليس في جلسة 21 أوت 1961 النتائج التي وصلت إليها اللجنة المكلفة بدراسة الأزمة المشكلة من بوداوود عمار مسؤول فيدرالية فرنسا، محمدي السعيد وزير الدولة، ومحمد الصديق بن يحي. تمثلت تلك النتائج فيما يلي:

- غياب قيادة فعالة في مستوى أمال الشعب وقوة الثورة زاد من حدة الأزمة.
- وجود تناقضات داخلية أدى إلى إفشال عمل الحكومة لذلك يجب على القيادة القادمة الالتزام بما يلي:

✓ إرسال نظريات واضحة فيما يخص السلطة لا تتنافى مع مبدأ القيادة الجماعية.

✓ تنظيم رقابة على مختلف الأصعدة، وفي جميع القطاعات.[1]

كما تم اقتراح في هذه الدورة استمرار الحكومة في اعمالها إلى غاية تشكيل الحكومة القادمة، وتم التبني بالإجماع الاقتراح الذي قدمه عمار بن عودة في جلسة 23 أوت 1961، والذي محتواه الموافقة على استقالة الحكومة، ومواصلة الأعمال بعد ثلاثة أيام، وفي 27 أوت تم تشكيل فريق حكومي برئاسة بن خدة، شرط أن لا تتنازل تلك الحكومة عن أي شرط، والوحدة الوطنية.[2]

وللأخذ بجميع الآراء تم تشكيل كالعادة مكلفة بجمع الآراء حول تشكيل GPRA، بالتشاور مع CNRA على أساس التوصيات السابقة، وكانت تلك اللجنة تتشكل من محمد الصديق بن يحي، وعمار بوداوود، ومحمدي السعيد، واستبعدت أن تكون الرئاسة للباءات الثلاثة، لأن كل واحد منهم سوف يبطل مفعول الآخر ويكون محل انتقاد شديد ومحل الرفض من قيادة الأركان.[3]

ولقد طرحت بالمؤتمر بعض الأسماء لتولي منصب الرئاسة فاقترح البعض تولي أحد الزعماء الخمسة كوسيلة لتفادي التصادم بين الوزراء العسكريين المهنيين على السلطة ورشح اسم بوضياف، وخيضر، على أن ينوب كريم عن الرئاسة ، إلا أن المعتقلين انتبهوا احتمال وضعهم موضع

---

(1) حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 114

(2) سليمان الشيخ ، المرجع السابق، ص 558

(3) سعد حلب، المصدر السابق، ص 135

مساومة ما، بين الفرنسيين والجزائريين، على سواء فرفضوا هذا الاقتراح، واستقروا على شخصية بن خدة لتولي الرئاسة.[1]

وفي هذا السياق يقول دحلب: "اقترحت اللجنة على الرئاسة"، لكنه رفض فانتهى أمر الأعضاء إلى اختيار بن خدة المعروف بتشدده وصلابته في مواجهة المناورات الفرنسية، واختير دحلب لمنصب وزارة الخارجية لما عرف عن قدراته خلال مشاركته في مفاوضات إيفيان".[2]

وبهذا أقصي كريم بلقاسم من هذا المنصب المهم بتولي وزارة الشؤون الداخلية مكان لخضر بن طوبال، الذي عين وزير الدولة، إلى جانب محمدي السعيد وبقية القادة المعتقلين، أما بوصوف فقد بقي محتفظا بإشرافه على التسليح والعلاقات العامة والأمن، كما اقترح بن خدة في هذا الاجتماع خلق قيادة لج.ت.و، فوق الحكومة، وهو يقصد بذلك إضافة الباءات الثلاثة، وإقصاء عباس من القيادة. وهذا ما راق بهيئة الأركان ولكن بعدما تبين تعيين بن خدة رئيسا جرت القطيعة بين بن خدة وهيئة الأركان واعتبرت ذلك خيانة، وفور الإعلان عن التشكيلة الجديدة استقالت، لأنها كانت تطمح في توحيد جيش الحدود والولايات ضمن قيادة جديدة لج.ت.و، ومتميزة عن الحكومة ومقيمة بالحدود. أما عن مسألة المفاوضات، فوقعت هيئة الأركان في مواجهة غالبية أعضاء المجلس الوطني للثورة متهمة الحكومة بلجوئها، إلى حل من النموذج الاستعماري الجديد، الذي يضحي بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا مؤكدة على حسم المسألة الداخلية.[3]

الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني للثورة من 22-27 فيفري 1962 بطرابلس:

1) تشكيلة الدورة الاستثنائية:

حضر هذا المجلس من أصل واحد وسبعين عضو ثلاثة وثلاثون (33) بينما فوض ستة عشر (16) صلاحياتهم ، فاكتمل النصاب إلى 49 مندوبا، ترأس الاجتماع محمد بن يحي كعضو في مكتب المجلس الوطني للثورة، وعين سعد دحلب مقررا ساعده كل من كريم بلقاسم وبن طوبال

(1) فتحي الذيب، المصدر السابق، ص 576

(2) سعد دحلب، المصدر السابق، ص 134

(3) حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 115

ومحمد يزيد، وكان بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة يتدخل عندما تدعو الحاجة، وكالعادة فقد أثارت مسألة التحقق من التفويضات جدلا وبعض الخلافات، فرفض التفويض الوجه من طرف الزبيري إلى بن طوبال باسم مجلس الولاية الأولى بسبب نقص شكلي لا يعمل التوقيع الشخصي لكل من المفوضين، واصبح بن طوبال إذن مفوضا بصوت الزبيري فقط.[1]

2) سير أعمال الدورة:

كان أعضاء المجلس الوطني للثورة متفقين حول قضية وقف إطلاق النار، فقد كان لكل عضو الوقت الكافي لكي يستعلم عن مجريات المفاوضات السرية،[2] وعند وأول اجتماع لـCNRR في هذه الدورة أبلغت موافقة الوزراء المحتجزين الخمسة في AULNOY على نتائج تلك المفاوضات بعدما لعبت الحكومة المؤقتة دورا كبيرا في إقناعهم، مستمدة قوتها من نتائج إتفاق روسي "والتي تتمثل في السماح المسؤولي الثورة الموزعين بين الرباط وتونس والقاهرة، بالدخول على بلادهم، كما اتصلت الحكومة المؤقتة بالمعتقلين الخمسة وكست تأييدهم، الأمر الذي كان له أهمية بالغة في تلك المرحلة ، وقد أكد بعض المسؤولين مثل فرحات عباس، أنهم صوتوا مع وقف إطلاق النار لكي يسمح بإطلاق صراحهم".

هذا الأمر كان يروق لمعظم معارضي الحكومة المؤقتة، وقرأت رسالة الوزراء الخمسة المعتقلين المؤرخة في 15 فيفري 1962 على الحضور، ومما جاء فيها: إن الاتفاقيات التي انتهت إليها هذه المفاوضات لا تنتظر سوى موافقة ومصادقة المجلس الوطني للثورة عليها لكي تلتزم بها وعلانية ورسميا، نحن الموقعين أدناه نعلن أننا نوافق ونقر هذه الاتفاقيات المبرمة من طرف حكومتنا، إذ بعث الزعماء الخمسة بوكالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة تخوله حق التصويت باسمهم.[3] ولقد كانت النقاشات حول مشروع اتفاقيات إيفيان، إذ طرحت عدة تساؤلات وتخوفات مثل الصحراء، الأقليات الأوروبية، وقف إطلاق النار استفتاء تقرير المصير، ولقد أوضح الوفد

---

(1) رضا مالك، المصدر السابق، ص 290

(2) سعد دحلب، المصدر السابق، ص 149

(3) سليمان الشيخ ، المرجع السابق، ص 599

المفاوضات أمام المجلس الوطني للثورة التي وصلوا تعتبر حلا وسطا لكنه حافظ على الجوهر التي دافعت عنه الحكومة المؤقتة باسم الثورة الجزائرية حيث اعتبر كريم بلقاسم رئيس الوفد المفاوض أن النتائج المتوصل إليها بمثابة انتصار للثورة الجزائرين حيث انهم حفضوا الوحدة الترابية للجزائر، وبعد تأكد أعضاء المجلس الوطني فإن المفاوضات ستحقق الأهداف وافقوا بالأغلبية.[1]

هذا وقد عبرت قيادة الأركان EMG (بومدين، علي منجلي، قايد أحمد عن معارضة الاتفاقيات كما عارض مشروع الاتفاقية بعض مسؤولوا جيش التحرير مثل الحاج لخضر لعيدي من الولاية الأولى، والرائد مختار يوزم المدعو ناصر من الولاية الخامسة وهران).[2]

المبحث الخامس: مؤتمر طرابلس الأخير 25 ماي 1962

1ـ ظروف انعقاده :

إن بعد انتهاء اجتماع طرابلس بقي جيش الحدود مواليا هواري بومدين أرسل عبد العزيز بوتفليقة إلى سجن الزعماء الخمس وأراد استمالته محمد بوضياف ضد بن يوسف بن خده لكنه فشل في مسعاه وانتقل إلى بن بله فنجح في ذلك ،وفي يوم 27سبتمبر 1961 أعطى بن يوسف بن خده تعليمات إلى قادة الولايات في الداخل بعدم إجراء أي اتصالات مع هيئة قيادة الأركان التي يتزعمها هواري بومدين ومساعديه (قايد أحمد وعلي منجلي) كما قام بن يوسف بن خده باجتماع في الحدود الشرقية لمناقشة فكرة إنشاء هيئة أركان واحدة في الشرق وأخرى في الغرب إلا أنه استقبل من طرفه هته الأخيرة استقبالا فاترا وأجيب على اقتراحاته بأنه ليست لهم صلاحيات لمناقشة ذلك وان أن هواري بومدين وهيئة أركانه الوحيدة المعنية بذلك لأنها معينة من طرف المجلس الوطني للثورة ،وهي المخولة قانونيا وهنا اتهم بن خده هيئة الأركان بعرقلة العمل العسكري وعداوتها للعمل السلمي خاصة وان بن خده يرى أن هاته الفترة تحتاج غالى عمل دبلوماسي من

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 600

[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 600

أجل الحفاظ على مكتسبات الثورة لتبدأ من جديد أولوية العسكرية على السياسي وما كان يؤخذ على الحكومة المؤقتة إنها لم تطبق قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية [1].

وهكذا انتهت سنة 1961لتبدأ سنة 1962 مثقلة بالترسبات الدفينة بين قادة الثورة بجانبها العسكري والسياسي خاصة قبل الشروع في المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية ليشتد الصراع مرة أخرى بين كريم بلقاسم والعقيد وبومدين حلول مستقبل العلاقات وفرنسا مع اقتراب موعد أيفيان الثانية يوم 20ماي 1961 ،التي ما تفتأ أن التحول في صيف 1962 إلى حرب أهلية أبطالها جزائريون [2].

2ـ انعقاد المؤتمر:

لقد سبقت مفاوضات أيفيان محادثات سرية بين الطرفين الفرنسي والجزائري وكان أخر تلك المحادثات "ليروس" تلك المحادثات التي أدرك فيها الفرنسيون بأنه لا يمكن وقف إطلاق النار إلى بعد التفاهم في جميع المحاور العسكرية والسياسية ،فكان لابد من تزكية المجلس الوطني للثورة لبنود الاتفاق خاصة وأنه المخول الوحيد لوقف إطلاق النار. [3]

اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة في اجتماع طارئ في الفترة الممتدة ما بين 22 إلى 27 فيفري 1962 للنظر في مسودة محادثات "ليروس" قبل إمضائها من طرف الوفد الجزائري (كريم بلقاسم ،بن طوبال ،سعد دحلب ، محمد يزيد ، بن يحي ، رضا مالك ، مصطفاوي كخبير مالي وترأس الوفد الفرنسي " جوكس " إلى جانب عدد كبير من المفاوضين .[4]

---

[1] مصطفى هشماوي ، مرجع سابق ،ص 144.

[2] سليمان الشيخ ، مرجع سابق، ص145.

[3] بن يوسف بن خدة، اتفاقيات أيفيان، مصدر سابق ،ص 56

[4] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 149

لقد اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بأمر من الحكومة المؤقتة لدراسة نص اتفاقيات أيفيان في كل جزئياتها واتخاذ موقف منها حيث حضر كل من:

أعضاء من الحكومة المؤقتة وهم بن يوسف بن خده عبد الحفيظ وبصوف ،سعد دحلب ،كريم بلقاسم، محمد يزيد ،محمدي السعيد وثلاثة أعضاء من قيادة الأركان وهم هواري بومدين ،القايد أحمد، علي منجلي.

ممثل الأوراس والنمامشة: مصطفى بن النوي

ممثل وهران وهما: مختاري بويازم وبن جدو وبحجار

ممثلين عن اتحاديات فرنسا : عمار بن عودة محمد بن سالم ،محمد بين يحيى ، أحمد بومنجل ، سليمان دهيليس، محمد حماي ،علي كافي ، محمد خير الدين، الحاج لخضر عبيدي ، عبد الحميد مهري ، عمار أوعمران ، عمر أوصديق ، الطيب الثعالبي ، محمد يازوران.[1]

ولاية قسنيطة : رابح بولوصيف ،العربي بجم، صالح بومندير ، الطاهر بودربالة ، عبد المجيد كحل الرأس.

ولاية القبائل : احمد فدال ، أحسن محيوز ،محمد واعلي ،أكلي محند أولحاج، الطيب الصديقي، كما حضر الاجتماع الطاهر الزبيري ، وناب بن خده عن الأعضاء المسجونين حيث صوت بدلهم وقد عالج المؤتمر العديد من القضايا المصيرية تتعلق بالأبعاد السياسية والاقتصادية والتعاون الثقافي وتأجير القاعد العسكرية التي كانت لابد أن تكون تحت السيادة الجزائرية كنقطة أولى ،أما النقطة الثانية والتي قام المجلس الوطني بالتعديل فيها وهي تخص المساجين اذ رأى المجلس لابد من إطلاق صارحهم قبل وقف إطلاق النار خاصة إطارات وكوادر الثورة الذين يجب أن يدخلوا إلى الجزائر، أما النقطة الثالثة تتعلق بممارسة الجزائر لسيادتها على كامل التراب الوطني بما فيها

[1] عبد الكريم رمضاني ، المرحلة الانتقالية للثورة مارس 1962 سبتمبر 1962 منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر، 1995، ص57.

الصحراء مع الحرية تنقل وتحرك جيش التحرير الوطني في الولايات بحرية تامة مع احتفاظهم بأسلحتهم مع تحمل فرنسا للجرائم المرتكبة من طرف منظمة الجيش السوري ، والحكومة الجزائرية هي السلطة والسيادة وليست الهيئة التنفيذية التي يمكن أن تحصل على سلطة على سلطة إضافية باسم محاربة الجيش السري وقد غاب عن الاجتماع 22 عضو حيث كان العدد الرسمي لأعضاء المجلس 71عضو بينما شارك بالتصويت 49عضو بينما غاب 20عضو عن الاجتماع وحضر الاجتماع 3 ووفق المادة 12 من الفصل الثاني من القوانين الأساسية للحكومة المؤقتة فان المجلس يقرر (5/4) أربعة أخماس أصوات الحاضرين أو الممثلين من أجل وقف إطلاق النار .[1]

هذه القرارات التي ناقشها المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي كانت عبارة عن توصيات تدفع المحاورين غالى استئناف المفاوضات من جديد في07 مارس 1962 وبصفة رسمية في مدينة أيفيان ، وقد سحبت قيادة الأركان كل من علي منجلي وسليمان دهيليس ، وقامت الحكومة المؤقتة بتعويض الانسحاب بأحد الضباط الموالين لها، وبذلك يقاطع هواري وبمدين المفاوضات حيث يرى بضرورة تجاوز المشاكل الداخلية. [2]

ليتعمق الخلاف من جديد بين الحكومة والقيادة العامة ليعمل هواري بومدين على إنشاء سلطة الحكومة المؤقتة ، أما بن خده فبدأ بالتعاون مع كريم بلقاسم وتجنيد قادة الولايات لكن هيئة الأركان كثفت من الاتصالات بهم وبالقادة الخمس ونجحت في ذلك خاصة مع المعتقلين الخمس الذين أفرج عنهم يوم 20 مارس 1962 ودعت بن خده إلى ضرورة الاحتكام إلى القادة الخمسة وان القادة العامة بان المجلس الوطني للثورة الجزائرية تجاوزه الزمن ولا يمكنه حل مشاكل الثورة.[3]

ونجحت لقيادة العسكرية في جلب أحمد بن بله هذا الأخير نجح في إقناع رابح بيطاط ومحمد خيضر ضد الحكومة المؤقتة واتفقوا على قبول اتفاقيات أيفيان من أجل الاستقلال الوطني وتحرير ميثاق يتضمن المحاور الرئيسية وبرنامج عمل للحكومة المؤقتة وخلال الاجتماع الذي عقته

---

[1] محمد حربي ،مرجع سابق ، ص 150.

[2] محمد عباس ، رواد الوطنية ، مرجع سابق ، ص 412.

[3] مصطفى هشماوي ، مرجع سابق ص 153.

الحكومة بالرباط في 22 مارس 1962 حيث طلب أحمد بن بله انعقاده المجلس الوطني للثورة لكن الحكومة المؤقتة رفضت ذلك لان أيفيان حيز التنفيذ.

لكن مع إصرار أحمد بن بله الذي أكد على ضرورة الاجتماع حيث ذكر عمر بوداود أن بمجرد خروج أحمد بن بله أكد على ذلك وضع الحكومة المؤقتة تحت الضغط إلى أن رضخت له ما عدا أعضاء المكتب المجلس الوطني للثورة .[1]

بعد سلسلة المناقشات التي تمت قبيل الاستقلال في الحمامات بتونس وتضمن القاء نقطتين مهمتين أولهما اعداد مشروع طرابلس والثاني تكوين المكتب السياسي ، تحت توجيهات أحمد بن بله ، وحضر هذا الاجتماع كل من محمد حربي ومحمد يزيد ومصطفى لشرف حيث ركز الحاضرون على البعد الاشتراكي للدولة واعتماد الحزب الواحد مثل دول أوروبا الشرقية وعند مناقشته قبل من طرف الجميع ما عدا بعض الملاحظات من طرف فرحات عباس ، وقد دام الاجتماع ثلاثة أيام من 29 إلى الفاتح جوان اقترح بومدين خمسة أعضاء (أحمد بن بله ، أحمد بومنجل ، علي هارون ، قايد أحمد ،أحمد يزيد لكن حضر الأعضاء السابقي الذكر.[2]

كما أن ميثاق طرابلس على البعد الديمقراطي للبلاد ،ونلاحظ الدور الكبير الذي لعبه أحمد بن بله منذ كان موجودا في السجن حيث اختلف مع حسين وأيت أحمد في كتابه رسالة في السجن كتب (دولة إسلامية) لكن حسين أيت أحمد رفض ذلك فأقنعه بن بله بتاريخه وله دور كبير في إقناع الحكومة المؤقتة ولا ننسى حب الناس له بمجرد نزول الزعماء عند بورقيبة حيث نادى الناس بحياته وفي خطابه نادى الجماهير نحن" عرب عرب عرب "، وهنا أحرج بورقيبة وأدرك أن الجزائر سرقت لعبد الناصر هذه الشخصية التي اختارها هواري بومدين وأحسن الاختيار وأوصله لجني ثمار سنوات من التفكير من خلال مؤتمر طرابلس[3]

---

[1] إبراهيم لونيس ، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس هواري بومدين، دار هومة ، لجزائر 2011 ص201.

[2] عيسى كشيدة ، مصدر سابق ، ص 215.

[3] محمد لحسن أزغيدي " ،مؤتمر الصومام وتشكيل أول مجلس وطني للثورة " ، مجلة النائب المجلس الشعبي الوطني ، الجزائر ، ع خ،2004،ص103.

الفصل الثالث: تأثير المجلس الوطني على مسار الثورة

الفصل الثالث: تأثير المجلس الوطني على مسار الثورة

المبحث الأول: نتائج اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية

المبحث الثاني: علاقة المجلس الوطني للثورة بالمؤسسات الأخرى

4- علاقة المجلس الوطني للثورة للجنة التنسيق والتنفيذ

5- علاقة المجلس الوطني للثورة بالحكومة المؤقتة

6- علاقة المجلس الوطني للثورة بهيئة الأركان العامة

المبحث الثالث: نقد اجتماعات المجلس الوطني للثورة

المبحث الأول: نتائج اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية

1-اجتماع القاهرة (أوت 1957)

خرج المجلس في هذه الدورة بمجموعة من القرارات وهي:

أ. إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA 19 سبتمبر 1958.

وذلك بعد أن فوض المجلس الوطني للثورة في اجتماعه المنعقد بالقاهرة في اوت 1957، لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA.

وبالفعل قررت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE في فيفري 1958 إقامة حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية عندما يحين الوقت المناسب ، وهذا يعني أن قرار فيفري هذا متوقف على لحظة المناسبة التي تأت إلا بعد عدة أشهر، وقد كانت لجنة التنسيق والتنفيذ ستبحث في مسألة تشكيل مثل هذه الحكومة في المنفى أو داخل الجزائر لكنها توصلت في النهاية إلى إقامتها وبقائها داخل الجزائر،[1] وأثناء فترة التحضير لتشكيل هذه الحكومة بدأت الاتصالات بالدول العربية وغيرها للحصول على الدعم الدولي والاعتراف بها، وقررت القيادة تشكيلها بتونس بتاريخ 19 سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس وتشكلت من 19 عضو، وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[2]

ب. توسيع أجهزة القيادة التنفيذ:

في هذا الصدد قد الإجماع على القرارات التالية:

- زيادة عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 34 عضو نصفهم دائم وآخر مساعد إلى 54 عضو كلهم دائمون.

---

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 375

[2] علي زغدود، المرجع السابق، ص 43

- زيادة عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى سعة وضم المساجين الخمسة إليهم لأنهم خططوا ونظموا للفاتح من نوفمبر 1954.

- وقد صوت أعضاء CNRA بالإجماع على المبادئ التالية:

✓ أن CNRA يعد جهاز ذا سيادة للثورة يجتمع مرة في السنة في دورة عادية ، ويمكن أن يستدعي إلى دورة غير عادية أما بطلب من CCE، او يطلب من ثلثي أعضاء CNRA.[1]

✓ أن لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفة بتطبيق السياسة التي يعدها CNRA، وهي تنصيب أو تعزل من طرف CNRA بأغلبية الثلثين.

ج. إلغاء أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري:

ألغى المجلس الوطني للثورة قرار مؤتمر الصومام ، وأكد في لائحته النهائية أن لا تكون إلا حيث الفعالية وحيث مصلحة الثورة، فأولئك الذين يشاركون في الكفاح التحرري، باللباس العسكري وبدونه متساوون لا توجد أولوية السياسي على العسكري ، ولا فرق بين الداخل والخارج، وفي الحقيقة أن تسمية العسكريين هي فقط من اختراعات السلطات الفرنسية، لأن قادة الثورة وخاصة منهم الأوائل كانوا جميعا متساوين تقريبا من حيث التكوين العسكري والسياسي.[2]

2-اجتماع طرابلس الأول ديسمبر 1959 جانفي 1960:

صادق المجلس الوطني للثورة على القرارات التالية:

- إنشاء حكومة مؤقتة جديدة.
- إنشاء هيئة أركان عامة للجيش.
- تشكيل لجنة وزارية للحرب. [3]

---

[1] مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 69

[2] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 101

[3] مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 70

فالنسبة للقرار الأول فتم تثبيت فرحات عباس على الحكومة المؤقتة ، وتم إدخال بعض التعديلات على تشكيلتها الأولى حيث قلص عدد أعضائها من 19 إلى 13 عضو.

قام المجلس الوطني للثورة الجزائرية بإلغاء وزارة القوات المسلحة وكلفت الحكومة المؤقتة الجديدة بتعيين لجنة وزارية حربية لعل محلها، حيث عينت الحكومة المؤقتة عملا بتوجيه المجلس الوطني للثورة كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية ، ولخضر بن طوبال وزير الداخلية، وعبد الحفيظ بوصوف وزير السلاح والمواصلات، وعينهم كأعضاء اللجنة الوزارية العربية (CIG)، وهكذا أصبح الثلاثة مكلفين بالإشراف على الجيش وقيادته واسطة هيئة الأركان العامة للجيش (EMG) والهدف منها هو توحيد أركان الجيش بالقاعدتين العسكريتين بشرق وغرب البلاد وتم تعيين العقيد هواري بومدين على رأس هذه الهيئة.[1]

ومن القرارات التي صادق عليها المجلس الوطني للثورة ما يلي:

- بذل الجهود لفك حصار خط موريس وتموين ولايات الداخل بالسلاح.
- حق الحكومة الجزائرية المؤقتة في التفاوض حول مبدأ تقرير المصير.
- دخول قادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر.
- السير السليم للميزانية وإدخال الأموال إلى الداخل مع تكوين لجنة المراقبة والمحاسبة والمالية.[2]

انتهى الاجتماع يوم 18 جانفي 1960، واستلم فرحات عباس مهامه وهواري بومدين مسؤولياته يوم 23 جانفي 1960، كما بدأ ضباط الولايات في تحضير أنفسهم للدخول إلى الجزائر.[3]

---

[1] حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 100

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 377

[3] نفسه، ص 377

3-اجتماع طرابلس الثاني:

بعد مناقشات عديدة دامت من (9-27 أوت) أي 18 يوم، توصل (CNRA) في هذه الدورة القرارات التالية:

- تعيين مكتب لـ (CNRA) مكلف بمتابعة مدى تطبيق الحكومة المؤقتة لقرارات الهيئات العليا للثورة ويتشكل من محمد الصديق بن يحي، علي كافي، عمر بوداوود.
- إنشاء لجنة مكلفة بالمتابعة الدائمة للمشاكل المتعلقة بالسير الحسن للثورة وتنظيمها وتكونت من: بن خدة رئيس الحكومة ووزير الداخلية، ووزير التسليح وممثلين تابعين للقائد الأعلى لقيادة هيئة الأركان.
- تفعيل الولاية السادسة.
- ترقية فدرالية فرنسا إلى مستوى ولاية.
- تقليص أعضاء الحكومة من 13 إلى 12 عضو فقط.[1]
- قام المجلس الوطني للثورة بتعيين بن خدة في رئاسة الحكومة بدل عباس وإدخال بعض التعديلات على تشكيلتها السابقة.
- ضبط المجلس الوطني للثورة المحتوى الديمقراطي، والاجتماعي للكفاح المسلح الجزائري.
- صادق المجلس الوطني للثورة على تعزيز نشاط (ج.ت.و) وتدعيم أجهزة الإطارات، السياسية والاجتماعية والمصادقة أيضا على القرارات التي تتصل بالسياسة العامة والتلي تمثلت فيما يلي:

- في الميدان الخارجي: العمل على تجنيد أقصى ما يمكن من وسائل الإعانة المادية والسياسية والدبلوماسية.
- إضعاف الموقف الدولي للحكومة الفرنسية.

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق ، ص 334

- مؤازة حركات التحرر التي تقودها الشعوب المضطهدة.
- التأكد على مبدأ التفاوض القائم على أساس السلامة الترابية للجزائيين.[1]

وأنهى المجلس أشغاله بإصدار بيان ختامي ، جاء فيه على الخصوص ".. وقد أكد المجلس موقف الثورة الجزائرية من مسألة الحل التفاوضي على أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وفي تقرير المصير، ويؤكد المجلس من جديد أن هذا الحل ممكن في نطاق المبادئ الأساسية التي تحافظ على سلامة التراب الجزائري بأكمله بما فيه الصحراء، وعلى وحدة التراب الجزائري والتعاون على قدم المساواة القائمة على احترام سيادة الشعب".

4-اجتماع طرابلس الثالث (فيفري 1962) الدورة الاستثنائية:

انتهى اجتماع CNRA في هذه الدورة في 27 فيفري بتبني القرارات التالية:

- دعى المجلس الوطني للثورة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى مواصلة جهودها خلال المفاوضات القادمة العامة من أجل محتوى الاتفاقيات.
- تم المصادقة على قرار وفق إطلاق النار بمجموع 45 صوت مقابل 4 ضده.[2]

كما جاء في البيان الختامي الموجه للرأي العام.

- جدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثقة في الحكومة المؤقتة فيما لاقى هذا القرار معارضة من هيئة الأركان.
- التأكيد بان الثورة الجزائرية يندرج كفاحها في إطار حركة الوحدة المغربية والإفريقية.
- التأكيد على مبدأ التفاوض القائم على أساس الوحدة الترابية للجزائر بما فيها الصحراء وعلى وحدة الشعب الجزائري.

---

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق ، ص 334

[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 600

- التأكيد على حق الشعب الجزائري الاستقلال وتقرير المصير. [1]

5-اجتماع طرابلس الرابع: ماي – جوان 1962

لقد خرج المؤتمرون في طرابلس (ماي – جوان 1962) ببرنامج سني بميثاق طرابلس والذي تناول موضوع تنظيم الدولة الجزائرية لجميع أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن تقييم أوضاع البلاد نتيجة الاستعمار الذي دام قرابة 132 سنة.

- الوقوف على محتويات اتفاقيات إيفيان وتقييمها، فقد اتفق الإخوة الأعداء حول البرنامج اختلفوا حلو الأشخاص، بسبب الحب المفرط للسلطة. ومهما قبل عن هذا الاجتماع فإن معظم المصادر إن لم نقل كلها التي تناولت الموضوع تجزم على أنه بقي معلقا ، وكان يؤجل من اجتماع لآخر بسبب مشكلة القيادة، ورغم ذلك فلم يتوصلوا إلى حل.[2]

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق ، ص 601

[2] عصماني احمد، المرجع السابق، ص 146

المبحث الثاني: علاقة المجلس الوطني للثورة بالمؤسسات الأخرى

إنبثق عن المجلس الوطني للثورة مؤسسات هامة تقاسمت معها مهمة التنظيم السياسي والإداري والعسكري للثورة الجزائرية، ومنها ما كانت الجهاز أو الهيئة التنفيذية له، ومنها من حملت لواء النضال السياسي والدبلوماسي فكيف كانت العلاقة بين المؤسسة الأم CNRA وباقي المؤسسات (CCE – GPRA – EMG)؟

1-علاقة المجلس الوطني للثورة للجنة التنسيق والتنفيذ:

انبثقت لجنة التنسيق والتنفيذ الأول مرة من قرارات مؤتمر الصومام وقد ضمت كل من العربي بن مهيدي ، عبان رمضان، كريم بلقاسم وبن خدة وسعد دحلب، حيث كانت بمثابة الهيئة التنفيذية التي تتولى مسؤولية تطبيق وتنفيذ قرارات الصومام وقرارات المجلس الوطني للثورة.[1]

وقد نجحت هذه الهيئة في بداية الأمر بتنفيذ مهامها، وهو الأمر الذي زاد من قوتها ونفوذها، خاصة وأن مقرها كان داخل الوطن، وهذا لمدة 11 شهرا من تأسيسها ، حيث كان العين التي تسهر على مراقبة كل أجهزة الثورة العسكرية والسياسية والدبلوماسية باستمرار ، وهذا ما يعكس الاختصاصات التي اولاها مؤتمر الصومام لهذه اللجنة، لكن المعطيات الجديدة التي ظهرت على الساحتين السياسية والعسكرية لم تترك للجنة خيار، إذ تم اختطاف أعضاء البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956 المتوجهين من المغرب إلى تونس، كما استشهد أحد أهم ركائزها وهو العربي بن مهيدي،[2]وهذا الأمر جعل اللجنة تنقل إلى تونس وأصبحت لجنة رباعية تتكون من سعد دحلب، بن يوسف بن خدة ، كريم بلقاسم وعبان رمضان، حيث اشتد الصراع بين عبان رمضان وكريم بلقاسم حول النفوذ والقيادة إلا انهما كانا من أبرز مقرري ميثاق الصومام.

---

[1] علي زغدود، المرجع السابق، ص 21

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 311

وقد انعكست تداعيات هذا الصراع على اجتماعات المجلس الوطني للثورة مما جعله يعرف نقاشات حادة وجدالا واسعا، لكن CNRA تمكن من الوصول إلى حلول وسطية ولو مؤقتة لتجاوز الصراعات والحساسيات الشخصية وأوجد المجلس السبل لتواصل الكفاح المسلح.

أختفلت تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام والتي جاءت بعده، لكن لم يتغير قطبا الصراع فيها وهما كريم بلقاسم وعبان رمضان.[1]

أما بالنسبة فيما يتعلق بالقرارات التي صدرت في ميثاق الصومام، فهي تختلف عن قرارات المجلس الوطني للثورة، خاصة أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج، ومن هنا نلاحظ مدى تأثير لجنة التنسيق والتنفيذ على المجلس الوطني للثورة، وقد كان وراء ذلك كريم بلقاسم، لكن بالرغم من كل هذه التعديلات من طرف CCE على قرارات مؤتمر الصومام إلا أن CNRA أبقت على اختصاصات ووظائف، لجنة التنسيق والتنفيذ التي أقرها مؤتمر الصومام، فلجنة التنسيق والتنفيذ مكلفة بتنفيذ السياسة التي نوقشت في CNRA وهي نفسها تتكون من أعضاء المجلي الوطني للثورة في حد ذاته، وتنحل اللجنة بإنحلال المجلس نفسه ولها صلاحيات وسلطة كبيرة جدا.

- المفاوضات.
- وقف القتال.
- الانضمام إلى معسكر أو ذاك.
- الحل الدولي في للمشكلة الجزائرية.[2]

يمكن القول فإن لجنة التنسيق والتنفيذ هي الأداة التي بواسطتها ينفذ المجلس الوطني للثورة قراراته لهذا تمسكت الثورة الجزائرية بأسلوب التنظيم السياسي والإداري الذي حددته قرارات

---

[1] إبراهيم لوينسي، المرجع السابق، ص 74

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 313

الصومام، وعدلته مؤتمر المجلس الوطني للثورة بالقاهرة 1957 إلى غاية تشكيل الحكومة المؤقتة في 1958/09/19.[1]

2-علاقة المجلس الوطني للثورة بالحكومة المؤقتة:

كما أشرنا سابقا بأن القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة ينص على أنه لا يجتمع إلا بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ أو ببلوغ النصاب القانوني أي ثلثي عدد أعضائها، وتتبعنا للظروف التي مهدت لإنشاء الحكومة المؤقتة نجد السبب الرئيسي لإنشائها هو الخلافات التي نشأت بين أعضاء CCE، وعدم قدرتهم على الانسجام في العمل خاصة بعد تورط بعض أعضائها في قضية اغتيال عبان رمضان وبالتالي فإنهم فقدت الكثير من مصداقيتها.

لذلك نجد بأن الحكومة المؤقتة الأولى انبثقت من لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة التي خرجت من الدورة الثانية ل:CNRA والمتكونة من 9 أعضاء أضيف إليها من محمد يزيد، وأعيد إليها بن خدة، وأعضاء آخرون، حيث تكونت الحكومة المؤقتة الأولى من 19 عضو،[2] وفي خضم أزمة CCE حاول كريم بلقاسم خلق قيادة موحدة لجيش التحرير قادة على إدخال السلاح الداخل وذات فعالية في الخارج ، لكن عند الحفيظ بوصوف وبن طوبال تحالفا ضده أي أن الصراع تجلى مرة أخرى وبين أطراف أخرى وهم الذين كانوا معروفين بالباءات الثلاثة ، ولهذا يمكن القول بأن العلاقة بين الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة كانت كما يلي:

الحكومة المؤقتة الأولى لم يعينها المجلس الوطني للثورة، ولكن CCE هي لتي عينت أعضائها، فيما لم يعارض أي عضو من CNRA على ذلك، رغم أن قرار إنشائها يعود للمجلس الوطني وأرجع سعد دحلب ذلك للظروف ولواقع الحرب، كونه يفرض عليهم قبول تدابير إلزامية والموافقة

---

[1] نفسه، ص 314

[2] سعد دحلب ، المصدر السابق، ص 56

عليها، وقد كانت للحكومة المؤقتة صلاحيات واسعة، ومن الأمثلة التي تعكس طبيعة العلاقة بين CNRA و GPRA ما يلي:[1]

- أثر الأزمة المنبثقة في GPRA في الأيام الأولى من تأسيسها وتعلق الأمر توزيع المسؤوليات والمهام، وكان لابد من تدخل CNRA لتخطي مثل هذا الموقف فقد حدث العكس كون رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس دعا لاجتماع العقداء العشر، لمناقشة أوضاع الثورة وأزمة القيادة بين أعضاء الحكومة المؤقتة، وحاول المجلس الوطني للثورة بتغطية ذلك، واعتبر اللقاء بمثابة تحضيرات لعقد اجتماع المجلس في أقرب وقت، وبالتالي حاول CNRA تغطية نقائصه ، وأوهم بانه كان وراء التشكيلة الجديدة للحكومة المؤقتة وذلك بإدخال بعض التعديلات وأهمها تقليص عد أعضائها من 19 عضو إلى 13 عضو، وقد قام المجلس الوطني للثورة بإلغاء وزارة القوات المسلحة وكلف GPRA بتعيين لجنة وزارية حربية CIG والتي تكونت من كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال.[2]
- خلال الدورة الثالثة للمجلس الوطني تجلى مدى تأثير الحكومة المؤقتة على قرارات CNRA، فبعد تغيير تشكيلتها للمرة الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة وجدت نفسها أمام تحدي جديد، وهو استئناف المفاوضات، وتغاضت GPRA على مسالة صراعها مع EMG، وجعلت الحكومة المؤقتة المجلس الوطني للثورة مجتمع في دورة استثنائية في فيفري 1962، واستطاعت الحصول على إجماع المجلس الوطني على مشروع اتفاقيات إيفيان.[3]

يمكن القول بأن CNRA سار جنبا بجنب مع نشاطات الحكومة المؤقتة، حيث طبق وصادق على قراراتها طول مسيرة اجتماعاته.

---

[1] سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 81

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص 446-447

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 447

3-علاقة المجلس الوطني للثورة بهيئة الأركان العامة:

ظهرت هيئة الأركان بموجب قرارات الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة بطرابلس ديسمبر 1959 جانفي 1960 عين على رأسها هواري بومدين واستلم مهامه في 23 جانفي 1960 وأشرف عليها تحت اسم هيئة أركان الحرب العامة لجيش التحرير وقد أسندت لها المهام التالية:

- إعادة تنظيم الجيش.
- توفير الحراسة لإطارات الثورة داخل الجزائر.
- ربط الاتصال بين قوات الجيش في الداخل على الحدود وقد عين بومدين مساعدين له وهم علي منجلي، قايد أحمد، ورابح زراري.[1]

وبعد هذا القرار تراجع دور اللجنة الوزارية الحربية وتقلص نفوذها، وما يهمنا هو طبيعة العلاقة أو طبيعة الصراع والتنافس بين المجلس الوطني وهيئة الأركان، وهذا ما ينعكس على طبيعة الصراع بينها وبين الحكومة المؤقتة، وهنا يطرح التساؤل : هل استطاع CNRA تخطي الأزمة باعتباره المؤسسة المسؤولة على كليهما؟

بدأ الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة عندما طالبت هيئة الأركان الحكومة المؤقتة بتطبيق قرارات الدورة السابقة، واتهمتها بعجزها عن آداء مهامها، لكن كما يبدو بدأت هيئة الأركان عملها نشاط وحزم وفي 21 جوان 1961 وقع حادث مهم وهو إسقاط الطائرة الفرنسية V84 على الحدود التونسية على يد جيش التحرير الوطني، وكانت هذه بمثابة النقطة التي اشتد بسببها الصراع بينهما، فالحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس إنصاعت لمطالب بورقيبة بضرورة تسليم الطيار الأنسير الفرنسي،[2] وقد استجابت الحكومة المؤقتة لذلك وهو اعتبرته هيئة الأركان استسلام من طرف الحكومة التي أعلنت استقالتها في 05 جويلية 1961.

---

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 138

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 448

وأمام هاته المعطيات حاول المجلس الوطني تدارك الوضع وعقد دورة في 19 أوت 1961، ولم يتمكن من إيجاد حلول، ذلك كون فشل المفاوضات في إيفيان الأولى من 20 جوان إلى 13 جوان 1961، فهيئة الأركان اعتبرت الدورة بمثابة فرصة لتنديد في CNRA ضد GPRA، ونادت بضرورة تطبيق قرارات المجلس، واقترحت تغيير النظام القائم، وذلك بجعل قيادة الحكومة والجبهة، وثلاثي اللجنة الوزارية شيء واحد، وأن يكون لها مقر للقيادة بالحدود.

لكن CNRA رفض هذا الاقتراح وهو ما جعل هيئة الأركان تنسحب إلى ألمانيا من اجتماع الدورة مباشرة، فقام بإثرها المجلس الوطني للثورة بتغيير أعضاء الحكومة المؤقتة وعين على رأسها بن يوسف بن خدة، وقلص من عدد أعضائها ، كما أجّل قضية الأزمة القائمة بين EMG و GPRA إلى آخر دورة للمجلس 1962، لكن دون جدوى.[1]

ويمكن القول بأن العلاقة بين GPRA و EMG ظلت متأزمة على طول مسيرة اجتماعات CNRA، وهذا ما إنعكس مباشرة على المرحلة الانتقالية التي عاشت الجزائر عقب استقلالها (الصراع على السلطة).

[1] نفسه، ص 449

المبحث الثالث: نقد اجتماعات المجلس الوطني للثورة

خلال مسيرة المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957-1962 عقد المجلس عدة دورات، وتم فيها اتخاذ قرارات هامة ورسم سياسات ومشاريع لفائدة الثورة المسلحة، ولبناء الجمهورية الجزائرية في ظل الدولة الوطنية السيدة والمستقلة، في حين فشل المجلس الوطني في حل بعض القضايا خاصة تلك التي تتعلق بأزمة القيادة، والتي تسببت في حدوث شقاق في صفوف جبهة التحرير الوطني، فما هي المكاسب التي حققها المجلس الوطني للثورة خلال مسيرته؟ وما هي المسائل التي فشل في حلها؟

1. اجتماع القاهرة:

خرج المجلي الوطني للثورة في هذه الدورة بقرارات هامة حيث أنقذ الثورة الجزائرية من مأزق الذي كانت فيه، وذلك بتوسيع المجلس الوطني الثورة الذي، أصبح يضم 54 عضو، مؤكدا بذلك مبدأ القيادة الجماعية ، توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت تضم 19 عضو، فهذا يكون قد قلل من حدة الصراعات قامت بين القيادة.[1]

كما تم بعد هذا المؤتمر تطهير الثورة بصفة تدريجية وذلك بتصفية بعض العناصر وفي المقابل فإن المجلس الوطني للثورة فشل في تطبيق بعض القرارات الهامة التي صدرت عنه كقرار إلغاء أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، فهذا القرار لم يكن إلا شكليا، لأن الواقع لم يكن كذلك.[2]

- ارتفاع حدة الصراع بين السياسيين والعسكريين خاصة بين كريم بلقاسم وعبان رمضان.
- حصل العسكريون على أكبر عدد من المقاعد داخل لجنة التنسيق والتنفيذ كما استولوا على المناصب الحساسة.

---

[1] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 505

[2] علي زغدود، المرجع السابق، ص 42

- تأخر إنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني بسبب الصراع الذي صاحب خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر، وبعد استشهاد عبان رمضان انتهى الصراع ظهرت إلى الوجود في شهر أفريل 1958 اللجنة العسكرية للتنظيم العسكري COM مقسمة إلى فرعين لجنة على مستوى المغرب بقيادة الكولونيل هواري بومدين، وأخرى بتونس بقيادة محمدي السعيد والتي لم تستثمر طويلا بسبب ضعف التسيير.[1]

2. اجتماع طرابلس 1959-1960:

نجحت هذه الدورة في جمع الصفوف من جديد أمام الأخطار الخارجية الداهمة وقدمت علاجا مؤقتا لمسألة قيادة الثورة ، حيث أبقت هذه الدورة على فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائري، ولم يبق كريم بلقاسم الوحيد المسيطر على القوات المسلحة فقد إنضم إليه كل من بوصوف وبن طوبال حيث شكل ثلاثتهم اللجنة الوزارية للحرب CIG.[2] وتمكن من تأدية مهمته حيث أعاد الاتصال مع فرنسا، وبدأت المفاوضات بصفة رسمية، كما ان المجلس الوطني للثورة وسع علاقة الجزائر بالكتلة الشرقية.

إلا أن القرار الأهم هو إنشاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة العقيد هواري بومدين، وهذه الهيئة تكون تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب، وعين بومدين، كلا من علي منجلي، وقايد أحمد، وعز الدين زراري.

أما حكومة فرحات عباس الثانية فكانت تعتمد على دعم المجلس الوطني للثورة وقد برهنت على هذا الأساس عن قدرة فعلية على اتخاذ القرار وسرعان ما أعيدت الأمور إلى نصابها، وحققت الحكومة نجاحات كبرى في المعركة السياسية لكن اللجنة الوزارية للحرب التي لم تقبل بسلطة هيئة الأركان على الولايات سوف تؤلب هذه الهيئة ضد الحكومة.

---

[1] علي زغدود، المرجع السابق ، ص 43

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص 259

ويمكن القول بأن تلك القرارات بقيت حبرا على ورق لا سيما تلك التي تعلقت بدخول القيادة، وقد انتهى الأمر إلى تأزم العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.[1]

3. اجتماع طرابلس من 9-27 أوت 1961:

اتخذ المجلس الوطني للثورة في هذه الدورة قرارات حاسمة، وذلك لإعادة تشكيل الحكومة المؤقتة، بعد أن أبعد كل من كان يعتبرهم العدو، أو العناصر المتساهلة منتصرا بذلك على الحكومة الفرنسية التي كانت تنتظر أن يبقى عباس للحكومة، فمن الأسباب التي دعت إلى عقد هذه الدورة هو ارتفاع حدة الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ، وهذا ما كان له أثر على اختيار العناصر القيادية، لكن وبالرغم من كل هذه النزاعات إلا أن المجلس الوطني للثورة استطاع أن يخرج بقرارات حاسمة ، منتصرا بذلك على كل من فرنسا وهيئة الأركان، وقد ظهرت تشكيلة تحديد في الحكومة المؤقتة والتي استبعد منها فرحات عباس وأحمد فرانسيس وعبد الحميد مهري، وقد نصب على رأس الحكومة بن خدة، وأبقى على محمد يزيد بمنصب وزير الإعلام وبقي بوصوف كذلك في منصبه، وترك كريم بلقاسم منصبه في وزارة الخارجية ليشغل منصب وزير الداخلية، وعين سعد دحلب كوزير للخارجية والذي كان له دورم هم في المفاوضات.[2]

وكل ما في الأمر أن الحكومة المؤقتة الجديدة ورثت كل التناقضات السابقة فهي لم تكن في وضع أحسن من ذي قبل ، والتغيير الذي حصل ما كان هدفه إلا محاولة الاستمرار على نفس السياسية بوجوه جديدة لا غير، لكن هيئة الأركان العامة لم تكن ترى الأمور بمثل ما تراه الحكومة المؤقتة لذلك ظل النزاع بينهما قائما حتى تم السيطرة على زمام الأمور من قبل هيئة الأركان وحليفها بن بلة في آخر دورة من دورات المجلس الوطني للثورة.[3]

---

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 378

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 137

[3] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 162

4. اجتماع فيفري 1962 (الدورة الاستثنائية):

عقدت هذه الدورة في ظروف خاصة وهي الدخول في مرحلة الفعلية ووصول الطرفين إلى مسودة الاتفاقيات، ولأن المجلس الوطني للثورة هو الوحيد الذي له الحق في المصادقة على قرار تقرير المصير، ووقف إطلاق النار، وذلك بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين، وقد امتنع عن التصويت على اتفاقيات إيفيان أعضاء هيئة الأركان العامة مثل بومدين ، علي منجلي وأحمد قايد، والرائد مختاري، ويعود هذا إلى الصراع القائم بينهم وبين الحكومة المؤقتة، أما المساجين الخمسة فقد وافقوا وصوتوا مع وقف إطلاق النار، وذلك بعد أن بعثوا بوكالة لبن خدة للنيابة عنهم، وقد بعثوا برسالة كذلك إلى مجلس الوطني للثورة في 15 فيفري 1962.[1]

بهذا يكون المجلس الوطني للثورة قد حقق هدفه وغايته، وذلك لمصادقته على مفاوضات ايفيان من 7-18 مارس 1962 والذي توج بالتوقيع على قرار نهائي وهو وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه على الساعة 12 من يوم 19 مارس 1962 ، في كل الأراضي الجزائرية، وبهذا تكون الحكومة المؤقتة أبعدت شبح الحرب الأهلية وذلك بتوحيد البلاد وتمسكها بمبدأ الوحدة الترابية وأفعت على هذا المبدأ في المفاوضات وعلى مستوى الجماهير واللقاءات الدولية.

إذ حفظت اتفاقيات إيفيان سيادة الجزائر في الداخل والخارج، حيث كانت هذه الاتفاقيات بمثابة تسوية ثورية حافظت بواسطتها الحكومة المؤقتة على المواقف الأساسية للثورة.[2]

5. اجتماع طرابلس ما – جوان 1962:

استهل المجلس الوطني للثورة اجتماعه بقراءة الاتفاقيات إيفيان التي شنت عليها قيادة الأركان حملة واسعة النطاق واتهمتها بانها قدمت للاستعمار تنازلات بدون مقابل.[3]

---

[1] بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 38

[2] رضا مالك ، المصدر السابق، ص 294

[3] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 167

وبدأت بعد ذلك دوامة الصراع بسبب مناقشة دستور الجزائر المستقبلية الذي تم إعداده في الحمامات بتونس، والذي سمي فيما بعد بميثاق طرابلس، وقد كان السبب الأساسي في تلك الخلافات التي وقعت في المؤتمر هو تعيين أعضاء المكتب الأساسي ، وقد كانت هناك كتلتان داخل المؤتمر ، كتلة تؤيد الحكومة المؤقتة التي كان يرأسها بن خدة وكتلة تؤيد المكسب السياسي الذي اقترحه بن بلة لصالحه.[1]

لكن لابد من الإشارة إلى أن الخلاف في الواقع كان خلاف أشخاص، وخلاف حول النفوذ الذي انتهى لصالح بن بلة وأتباعه، بعد أن فشل المؤتمر في هذه الدورة عن تعيين إدارة لها الكفاءة لتسيير البلاد، وقد تسبب ذلك في ازمة دامت طيلة صائفة 1962 والتي كادت أن تؤدي بالبلاد إلى حرب أهلية، وقد غاد بن خدة وبعض المؤتمرين هذا الاجتماع، وهو ما زاد الأمر تعقيدا، وقد بقي بعض المؤتمرين في طرابلس وساندوا بن بلة ودعموه مثل رابح بيطاط، محمد السعدي، خيضر محمد وفرحات عباس، وأحمد فرانسيس وبومنجل، وأعضاء هيئة الأركان، فهذه المجموعة هي التي عينت المكتب السياسي، ولكنها افتقدت إلى الشرعية القانونية لأن القانون الخاص بمؤسسات الدولة والمصادق عليه م نقبل المؤتمر الثاني المجلس الوطني للثورة في جانفي 1960، يستوجب بناء على المادة 7 من فصله الثاني أن تكون المصادقة على المواضيع المطروحة بأغلبية ثلثي الأعضاء، وقد جرى العمل بهذه القوانين خلال المؤتمرين الثالث والرابع ، ولهذا انتهى وجود المجلس الوطني للثورة من جراء عدم السيطرة على زمام وعدم التحكم والتقيد بقوانينه ومبادئه.[2]

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية، المرجع السابق، ص 45

[2] نفسه، ص 52

الخاتمة

الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع المجلس الوطني للثورة الجزائرية و تتبعنا لمسار اجتماعاته منذ تأسيسه 1956 الى غاية 1962 تجلت لنا اهمية ودور هذه المؤسسة في ارساء مبدأ القيادة الجماعية

– أوضحنا في البداية الواقع التنظيمي للثورة قبل انعقاد مؤتمر الصومام وكيف كانت جبهة التحرير تسير الأمور والأحداث رغم الإمكانيات البسيطة لمضاهاة إمبراطورية استعمارية كبرى كفرنسا.

– استطاعت قرارات مؤتمر الصومام تدعيم التنظيمات السياسية التي أقامتها جبهة التحرير، وكانت قراراته التنظيمية سيما على مستوى القيادة التي أعطت دفعا قويا لظهور تنظيم سياسي وأدراري موازي للتنظيم السياسي الإداري الفرنسي.

– اذ ابثق عن مؤتمر الصومام 20اوت 1956 مؤسسات قيادية ديمقراطية و هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ ولقد اتضح من خلال الدراسة ان المجلس الوطني قد تشكل لأول مرة بواسطة التعيين مباشرة، حيث استحال أسلوب الإنتخابات ورغم ذلك فقد ضم في عضويته كامل التيارات الوطنية.

– يعتبر المجلس الوطني للثورة الهيئة العليا في البلاد، فلها قانونها الخاص وصلاحيات عليا حيث تمثل في السلطة التشريعية ، كما يراقب الحكومة الى أن تتحرر أرض الوطن ، و بالفعل فقد جسد المؤسسة التي حققت أهداف و مضمون الثورة و هي أكبر دليل على عبقرية و عظمة قادتها.

– أما عن مداولات المجلس الوطني للثورة فقد أكدت القوانين الأساسية له على حرية التعبير ، أما عن مسيرته التي امتدت من اوت 1956-1962 فقد شهدت عقد مؤتمرين هما مؤتمر الصومام 1956 ومؤتمر طرابلس 1962وأربع إجتماعات في كل من القاهرة وطرابلس.

– إنشاء مؤسسات عديدة تقاسمت مهمة النظام مع المجلس الوطني للثورة أهمها الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة ، فتشكيل حكومة في مثل هذا الوقت يعتبر تطور كبير ، فقد ساهمت بالتعريف بالقضية الجزائرية وكسب الإعتراف الدولي لها.

وتأسيس هيئة أو هيكلة جديدة كهيئة الأركان تتولى مهمة تنظيم الجيش وتوحيد قاعدتيه العسكرية الواقعتين شرق وغرب البلاد.

وقد كانت العلاقة القائمة بين هذه المؤسسات تسير تبعا للظروف، فقد تراوحت بين التماثل والتغاير ، ولكن غلبت عليها صفة الصراع خاصة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وهذا من انعكس مباشرة على المرحلة الإنتقالية بعد إعلان الإستقلال (أزمة صائفة 1962) .

– شهدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عبر تاريخها محطات هامة، فقد شهدت تشكيلتها تغييرات متعاقبة تتماشى ودورات المجلس من (1958– 1962)وهذا لا يدل على شيء وإنما يدل على روح التطور والتغيير التي تنشده الثورة التحريرية لإزالة طموح ومناورات الفرنسيين للإحتفاظ بالجزائر – لعبت الحكومة المؤقتة دورا كبيرا في المفاوضات ، وقامت بوظيفتها التي أقرها المجلس الوطني للثورة بأتم وجه ، فقد أخضعت فرنسا وانتهى الأمر بتوقيع إتفاقيات إيفيان التي اعتبرها مجمل المؤرخين انتصارا سياسيا كبيرا يعكس مدى مرونة الدبلوماسية الجزائرية .

وبالرغم من هذه القضايا المصيرية التي شهد لها التاريخ لصالح المجلس الوطني للثورة وللحكومة المؤقتة، إلا أنه تعثر في قضية جوهرية تماشت مع إجتماعاته المتعاقبة وهي أزمة القيادة ، ففي البداية كانت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وحاول المجلس في إجتماعه الأول بالقاهرة تخطيها بإلغاء مبدأ الأولويات إلا أنه بعد قيام الحكومة المؤقتة يمكن القول بأن القضية قد إستفحلت على مدار إجتماعاته، خاصة في الإجتماع الأخير له وهذا ما ساعد على فتح باب أزمة صائفة 1962 ، والتي كان سببها التسابق على السلطة وهذا ما انعكس مباشرة على الهيئات القيادية التي ظهرت بعد الإستقلال .

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1. محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008.
2. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكاتب، الجزائر، 1985.
3. حسين آيت احمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ ، الجزائر، 2002.
4. محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية "المنظمة الخاصة"، تر: محمد الشريف، بن دالي حسين، منشورات ثالثة، الجزائر، 2007.
5. محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصاح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1994.
6. أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1989.
7. عيسى كشيدة ، مهندسو الثورة، تر: موسى أشر نثور، زينب قبي، ط 2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.
8. محمد عباس ، اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة ، الجزائر، 2003.
9. سلسلة التراث: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، منشورات ANEP، 2005.
10. محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1989.
11. مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر - القاهرة) 1954-1956، ترجمة الصادق عماري، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
12. علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
13. محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961: ترجمة علي الحنش، ط2، دار الرائد، الجزائر، 2005.

14. سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر ، 1986.
15. أحمد العربي الزبيري، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث والمنشورات ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.
16. مذكرات بن بلة من المناضل السياسي الى القائد العسكري (1946-1962)، ط1، دار القصبة، الجزائر، 1999.
17. محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني (بين الاسطورة والواقع)، ترجمة كميل قيصر دغر، ط1، مركز الابحاث العربية، بيروت.
18. محمد لحسن أزغيدي "، مؤتمر الصومام وتشكيل أول مجلس وطني للثورة "، مجلة النائب المجلس الشعبي الوطني، الجزائر ، ع خ،2004.
19. بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المراجع:

20. مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2013.
21. أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954)، دار المعرفة، الجزائر ، 2007.
22. الطاهر آيت حمو، رجال صنعوا التاريخ لقاء مع يوسف بن خدة، الدار الخلدونية، الجزائر ، 2011.
23. مؤمن العمري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، أطروحة ماجستير جامعة قسنطينة، 2000.
24. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي ، لبنان، 1997.
25. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د.ب، 1999، ج1.

26. محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر،د.ط، 2003.
27. الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 ،دار غرناطة ، الجزائر، 2009.
28. أحمد منصور، الرئيس أجمد بن بلة يكشف أسرار الثورة، ط2، دار الأصالة، الجزائر،2002.
29. محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية "المنظمة الخاصة"، تر: محمد الشريف، بن دالي حسين، منشورات ثالثة، الجزائر، 2007.
30. إبراهيم العسكري، لمحات عن مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البحث، قسنطينة، 1992.
31. العمري مؤمن، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، أطروحة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2000.
32. عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006.
33. إبراهيم مياسي، قيسات من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر ، 2010.
34. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر ، 2009، ج1.
35. أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.
36. محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بنيون، دار الأمة الجزائر، 2007.
37. عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1991، ج1.
38. عمار ملاح، محطات حاسمة من ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى الجزائر، 2012.
39. يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والغرب، دار الهدى، الجزائر ، 2009، ج3.

40. جمال يحياوي، الظروف المحلية والدولية لإنعقاد مؤتمر الصومام ، مجلة المصادر، العدد الخامس، وزارة المجاهدين، الجزائر 2001.
41. بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية (ثورة 1 نوفمبر 1956 معالمها الأساسية)، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
42. زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
43. أسحن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.
44. عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1956، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
45. بسام العسلي ، جبهة التحرير الوطني، ط3، دار النفانس، 1999.
46. أحمد عصماني، مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحات قادتها (1954-1962)، رسالة ماجستير، تحت إشراف الأستاذ جمال قنان، 2001.
47. علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2007.
48. عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2005.
49. مصطفى بن عمر، الطريق الشاق الى الحرية، دار هومة، الجزائر 2009.

مجلة:

50. علي العياشي، الذكرى الثلاثين لمؤتمر الصومام، مجلة اول نوفمبر، العدد 78، 1986.
51. أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتشكيل أول مجلس وطني جزائري، مجلة النائب، عدد خاص، 2004.
52. Ben youcef ben khedda, lalgerie al'indepandance, la crise de 1962, impremerie dahlab-alger, 1997.

الملاحق

الملحق رقم 01.

1) تشـــكيلة CNRA في اجتماعه الأول بالقاهرة (20-27 أوت 1957)

1 - عبان رمضان
2 - عباس فرحات
3 - عموري محمد.
4 - بن عودة بن مصطفى.
5 - بن خدة بن يوسف.
6 - بن طوبال القدر.
7 -بن يحي محمد.
8 - بوقليز عمارة.
9 - بومدين الهواري.
10- بوصوف عبد الحفيظ.
11- شريف محمود
12- دحلب سعد
13- دباغين محمد لمين.
14- دهيلس سليمان.
15 -فرنسيس أحمد.
16 -كريم بلقاسم.
17 -مداني أحمد توفيق.
18 -مهدي عبد الحميد.
19-مزهودي ابراهيم.
20- محمدي سعيد.
21 -أوعمران عمر.
23- ثعالبي الطيب.
24- يازيد محمد.

المصدر:

BEN KHEDDA**. à L' INDEPUNDANCE. LA CRISE DE *1962***
BenYoucef
ALGER ED. DAHLEB. 1997. P 132.

الملحق رقم 02.

التشـــكيلـة الأولى للحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة(GPRA)

- رئيس الحكومة:.....فرحات عباس.
- نائب الرئيس وزير القوات المسلحة: .....كريم بلقاسم.
- نائب الرئيس:..... أحمد بن بلة.
- وزراء الدولة: .....حســين آيت أحمد ورابح بيطاط ومحمد بوضياف ومحمد خيضر.
- وزير الشؤون الخارجية: ..... محمد الأمين دباغين.
- وزير الاسلحة والتموين: .....محمود شريف.
- وزير الداخلية:..... عبد الله بن طوبال (لخضر).
- وزير شؤون افريقيا الشمالية:..... عبد الحميد مهري.
- وزير الاقتصاد والمالية: .....أحمد فرنسيس.
- وزير الاتصالات العامة والمواصلات: .....عبد الحفيظ بوصوف.
- وزير الاعلام: .....أمحمد يازيد.
- وزير الشؤون الاجتماعية: .....بن يوسف بن خدة.
- وزير الشؤون الثقافية:..... أحمد توفيق المدني.
- كاتب الدولة: .....كل من: لمين خان وعمر أوصديق ومصطفى اسطنبولي.

المصدر:

سعد دحلب، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، 1986، ص11-13.

الملحق رقم 03.

التشكيلة الجديدة لـ (CNRA) التي اجتمعت في المؤتمر الثاني بطرابلس 1959/12/16م—1960/01/18.

- **بالأصالة:**

كريم بوالصوف، بن طوبال، بن خدة، أوصديق، بوضياف، بن بلة، خيضر آيت أحمد وبيطاط (والخمسة الآخرون غائبون)- من اتحادية فرنسا: عمر بوداود، الطيب الثعالبي وحسين قاديري- من الولاية الاولى: محمد الطاهر لعبيدي(حاج الاخضر)، عمار رجعي، الطاهر الزبيري، أحمد سوعاي ومصطفى مرادي (غائب).

من الولاية الثانية: علي كافي، محمد صالح منجلي، وصالح بوبندير حسين روبيح والطاهر بودربالة (الثلاثة غائبون).

من الولاية الثالثة: سعيد محمدي، اعزورة وقاسي ومحمد أولحاج وعبد الرحمن ميرة (وهما غائبان) من الولاية الرابعة: سليمان دهيلس عز الدين زراري وأحمد بن شريف ومحمد زعموم ومحمد بونعامة (وهما غائبان)

من الولاية الخامسة: محمد بوخروبة (بومدين)، بودغان بن علي (لطفي) لعوج وأحمد قائد (سليمان) وبن حدوا بوحجار (غائب)

بالتصويت:

عمار أوعمران، فرحات عباس، محمد يزيد، عمار بن عودة، محمد الصديق بن يحي، عبد الحميد مهري، محمد خير الدين، علي بومنجل، أحمد فرنسيس، سعد دحلب، مصطفى الاشرف وأحمد بن علة (والأخيران غائبان).

المرجع: زهير احدادن، **المختصر في تاريخ الثورة من 1954-1962**، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، ص66.

الملحق رقم 04.

• التشكيلة الثانية لـ (GPRA) :

رئيس مجلس الوزراء..... فرحات عباس.

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية..... ..كريم بلقاسم.

نائب رئيس الوزراء..... أحمد بن بلة.

وزراء دولة (الزعماء السجناء بفرنسا + محمدي السعيد.

- حسين آيت أحمد.
- رابح بيطاط.
- محمد بوضياف.
- محمد خيضر.
- سعيد محمدي.

وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية..... عبد الحميد مهري.

وزير السلاح والمواصلات العامة..... عبد الحفيظ بوصوف.

وزير المالية والشؤون الاقتصادية..... الدكتور أحمد فرنسيس.

وزير الإخبار.....محمد يزيد.

وزير الداخلية.....الاخضر بن طوبال

المرجع: **عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة من 52-54** 1995، أطروحة دكتوراه دولة في التنظيم السياسي 1959، ص375.

الملحق رقم05.

تشـــكيلـــة المجلس الوطني للثورة في دورة 9-27 أوت طرابلس1961م:

- تقدر المصادر التاريخية أن عدد المشاركين في هذه الدورة بلغ 28 عضوا هم كالتالي:

1-فرحات عباس.
2-بن عودة بن مصطفى.
3-اوصديق عمر
4-يزوران محمد سعيد
5-بن حدوا بوحجر.
6-ن خدة بن يوسف.
7-بن طوبال لخضـــر.
الحميد
8-بن يحي محمد.
9-بوداوود عمر.
10-بومنجل أحمد.
11-بوصوف ع الحفيظ.
12-دحلب سعد.
13-دهليس سليمان.
14-فرنسيس أحمد.
15-قاديري حسين.
16حمي محمد
17قايد أحمد.
18خير الدين محمد
19كريم بلقاسم.
20الحاج لخضر عبيدي
21-منجلي علي.
22-محمدي ساعيد
23-أوعمران أعمر
24-امحمد يزيد
25-الطيب الثعالبي
26 -رابح زراري
27-مهري عبد

المصدر:

BenYoucef BEN KHEDDA. à L'INDEPENDANCE. LA CRISE DE 1962. ALGER. ED DHLEB.1997.P143.

الملحق رقم 06.

أعضاء أو تشكيلة الحكومة المؤقتة الناتجة عن دورة طرابلس (7-29 أوت 1961):

- لقد تشكلت الحكومة الثالثة تحت رئاسة بن خدة وكانت تضم:

بن خدة.....رئيس الحكومة ووزير المالية.

كريم بلقاسم .....نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية.

بن بلة..... نائب رئيس الحكومة.

بوضياف.....نائب رئيس الحكومة.

محمدي السعيد..... وزير دولة.

رابح بيطاط ..... وزير دولة.

خيضر..... وزير دولة.

آيت أحمد..... وزير دولة.

بوصوف ..... وزير التسليح والاتصالات العامة.

بن طوبال..... وزير دولة.

سعد دحلب. ..... وزير الشؤون الخارجية.

محمد يزيد..... وزير الاعلام.

المصدر: سعد دحلب، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 1986، ص ص 136-137.

الملحق رقم07.

تشكيلة (CNRA) لدورة 22 - 27 فيفري 1962-طرابلس-

- فكما سبق الذكر، فإن التشكيلة الرّسمية أو الأعضاء الرئيسيون بلغ عددهم 71 عضوًا، أما عدد الناخبين أي المصوتين في هذه الدورة فقد بلغ عددهم 49 عضو وعدد الحاضرين 33 عضو.
- الأعضاء الحاضرة: 33 عضو وهم:
- أعضاء الحكومة المؤقتة: 7 أعضاء:
- بن يوسف بن خدة، لخضر بن طوال، عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب، كريم بلقاسم، سعيد محمدي، أحمد يزيد.
- أعضاء هيئة الأركان: (3 أعضاء)
  - هواري بومدين، أحمد قايد، علي منجلي.

ولاية الأوراس. (عضو)

مصطفلا بن نوّي.

ولاية وهران.(عضوان)

مصطفى بويزم المدعوا (ناصر) بن حدوا.

بوحجر (عثمان).

فدرالية فرنسا (الولاية السابعة)

عمر عدلاني، رابح بوعزيز، محمد بوداوود(عمر)، محمد علي هارون، عبد الكريم سويسي.

- أعضاء (CNRA) (15 عضو)

فرحات عباس، بن مصـــطفى بن عودة، محمد بن ســـالم، محمد بن يحي، أحمد بومنجل، سليمان دهيلس، محمد حمي (قاسي)، علي كافي، محمد خير الدين، عبيدي الحاج لخضر، عبد الحميد مهري، عمر أوعمران عمر، عمر أوصـــديق، الطيب الثعالبي، محمد ســـعيد يازوران.

المصدر:

BenYoucef KHEDDA. **L'ALGERIE à L'INDEPENDANCE. LA CRISE DE 1962**.ALER. ED. DAHLEB. 1997. P 144.

الاعضاء الذين انتخبوا بوكالة (15 عضو)

- السجناء الخمسة (أرسلوا بوكالة لرئيس الحكومة المؤقتة).
- حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر.

- الولاية الثانية (الشمال القسنطيني). (فوضوا الرئيس بن خدة بوكالة).

* رابح بلوصيف، العربي برجم، صالح بوبنيدر، طاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الرأس.

- الولاية الثالثة (القبائل): (فوضوا محمد سعيد يازوران بوكالة).

* أمح فدال (السي حميمي)، أحسن مهيوز، محمد والحاج، الطيب صديقي.

- الولاية الأولى: الأوراس- النمامشة: (فوضوا لخضر بن طوبال)

الطاهر زبيري.

- الأعضاء الغائبة: _(22 عضو)
- الولاية الأولى: الأوراس (3 أعضاء)
- محمد صالح يحوي، اسماعيل محفوظ مصطفى، عمر ملاح.
- الولاية الرابعة: (الجزائر وضواحيها). (5 أعضاء)
- يوسف بوخروف، لخضر بورقعة، محمد بوسماحة، حسان خطيب، عمر رمضاني (أصبح عضوا بعد فيفري 1962، للدورة الثالثة لـ CNRA.
- الولاية الخامسة (وهران) (3 أعضاء)
- أحمد بن جامة (عباس)، عبد الوهاب مولاي براهم، بوبكر كادي.
- الولاية السادسة: (الصحراء) (5 أعضاء) (الذي لم يتكون الا بعد 19 مارس 1962)
- محمد الحاج بن علا، أحمد بن شريف(مسجونين)
- رابح زاري (عز الدين)
- أحمد فرنسيسن حسين قاريدي، مصطفى الأشرف.
- الأعضاء الذين حضروا شخصيا أو المنوب عنهم كان عددهم 49 عضو.

صوتوا بنعم أو مع اتفاقيات ايفيان 45 عضو.

صوتوا ضد اتفاقيات ايفيان 4 أعضاء.

المصدر:

BenYoucef BEN KHEDDA. OP. CIT. P144

الملحق رقم 08.

أعضاء أو تشكيلة المجلس الوطني للثورة لدورة ماي-جوان 1962 طرابلس.

1- محمد بن يحي..... . . . . رئيسا
2-عمر بوداوود ..... مسؤول فيدرالية فرنسا لح ت و.
3-علي كافي ....عقيد وقائد سابق للولاية الثانية جالس على يمين الرئيس
4-سعيد محمدي ..... وزير في حكومة المؤقتة.
5-محمد بوضياف ..... نائب رئيس الحكومة المؤقتة لح ج .
6-حسين آيت أحمد ..... عضو في ح م ج ج .
7-سعد دحلب ..... وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة.
8-عبد الله بن طوبال ..... وزير بدون نهمات محددة في ح م ج ج .
9-كريم بلقاسم ..... نائب رئيس ووزير الداخلية في ح م ج ج .
10-بن يوسف بن خدة ..... رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
11-أمحمد يزيد ..... وزير الاعلام في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
12-أحمد بن بلة ..... نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
13-محمد خيضر .....وزير بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة لج ج.
14-رابح بيطاط ..... وزير بدون حقيبة في ح م ج.
15-ع الحفيظ بوصوف ..... وزير التسليح والاتصالات العامة في ح م ج ج.
16-ع الحميد مهري ..... وزير الشؤون الاجتماعية في ج م ج
17-مصطفى فوي ..... رائد سابق للولاية الاولى
18-الحاج لخضر عبيدي .....عقيد سابق وقائد الولاية الأولى.
19-سعيد يازوران المدعو بربروش .....رائد سابق للولاية الأولى.
20-نور الدين بن سالم ..... مسؤول فيدرالية ج ت الوطني بالمغرب.
21-فرحات عباس ..... رئيس سابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
22-عمار عكاش(السي موسى) ..... رائد سابق للولاية الرابعة
23-ع الكريم السويسي ..... عضو في اللجنة الفدرالية لج ت و بفرنسا.
24-سعيد بوعزيز ....عضو في اللجنة الفيدرالية الاتحادية لج ت بفرنسا.

المصدر: علي هارون، **خيبة الانطلاق، فتنة صيف الجزائر 1962**، ت الصادق عماري، أمال ملاح، ب ط ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص ص 15-16.

25-عمار أوعمران ..... عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة.
26-بن حدوا بوحجر ..... عقيد وقائد الولاية الخامسة.
27-محمد رونية ..... عضو مجلس الولاية السادسة.
28-السي الحوسين ..... مندوب عن الولاية السادسة.
29-الحاج بن علا ..... مسؤول سابق عن منظمة وهران .
30-هواري بومدين ..... عقيد وقائد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني.
31-أحمد بن شريف ..... عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة.
32-علي منجلي ..... رائد و عضو هيئة الاركان العامة ونائب العقيد بومدين.
33-عمار بن عودة ..... عقيد ورائد سابق للولاية الثانية
34-علي هارون ..... عضو اللجنة الفديرالية الاتحادية لاجبهة بفرنسا.
35-مختار بويعزم (تاصر) ..... عضو لجنة الولاية الخامسة العامة.
36-أحمد قايد الرائد سلينان ..... عضو هيئة الاركان العليا ونائب العقيد بومدين.
37-أحمد بومنجل .....عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية
38-مصطفى لشرف ..... . عضو المجلس الوطني للثورة.
39-أحمد بوجنان (عباس) ... عضو لجنة الولاية الخامسة.
40-محمد قاضي (بوبكر) .. عضو لجنة الولاية الخامسة.
41-ابراهيم مولاي (ع الوهاب) . عضو اللجنة الولائية الخامسة.
42-الطاهر الزبيري .... عقيد وقائد الولاية الأولى.
43-د أحمد فرنسيس ..... وزير سابق للمالية في الحكومة المؤقتة.
44-الطيب الثعالبي(السي علال) .. مسؤول فيدرالية الجبهة بتونس.
45-الشيخ خير الدين ..... مسؤول سابق لجمعية العلماءوعضو في المجلس الوطني للثورة.
46-رابح بوالصيف ..... عضو لجنة الولاية الثانية.
47-صالح بوبنيدر(صوت العرب) . عقيد ورائد الولاية الثانية.
48-العربي برجام ..... عضو لجنة الولاية الثانية.
49-عبد المجيد كحل الرأس ..... عضو لجنة الولاية الثانية.
50-الطاهر بودربالة .... عضو لجنة الولاية الثانية.
51-محمد حماي (الرائد قاسي). .. قائد سابق للقاعدة العسكرية بتونس.
52-سليمان دهليس (العقيد صادق). عضو لجنة الولاية الرابعة.

المصدر:

علي هارون، المصدر السابق، ص ص16-17.

الملحق رقم 09.

قائم الأعضـــاء الذين تداولوا على (CNRA) من (1957-1962)

1-بن حدوا بوحجر
2-بن خدة بن يوسف
3-بن سالم محمد
4-بن طوبال لخضر
5-بن عودة مصطفى
6-بن يحي محمد
7-بوداوود عمر
8-بوصوف عبد الحفيظ
9-بوقلاز عمارة
10-بومدين هواري
11-ومنجل أحمد
12-ثعالبي الطيب
13-حمادي محمد
14-خير الدين محمد
15-دباغين محمد الأمين.
16-دحلب سعد
17-زراري رابح
18-شريف محمود
19-عباس فرحات
20عبان رمضان.
21-عموري محمد
22-افرنسيس أحمد
23-قاديري حسين
24-كافي علي
25-كريم بلقاسم
26-محمدي السعيد
27-مدني أحمد توفيق
28-مزهدي ابراهيم
29-منجلي علي
30-مهري عبد الحميد
31-أوصديق أعمر
32- أوعمران أعمر
33- يازودان محمد سعيد
34-يزيد أمحمد
35-قايد أحمد.

المصدر:

BenYoucef BEN KHEDDA. L'ALGERIE à L' INDEPENDANCE. LA CRISE DE 1962-ALGER. ED.DHLEB.1997.PP132-143.